

الحمد لله الذي
خلقنا من غير
شئ

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۵

15

28
1119

نسخه
مکتب
مجلس

1129



1497

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح و تفسیر عشر

مؤلف

مترجم

شماره قفسه 15671

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب 9217

28
1119

نسخه
مکتب
مجلس

1129



1497

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح و تفسیر عشر

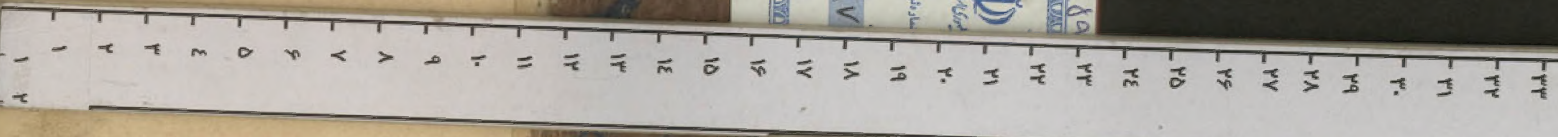
مؤلف

مترجم

شماره قفسه 15671

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب 9217



۱۱۱۹

سید محمد
نعمانی

۱۱۲۹



۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷

۱۴۹۷

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب شرح بهیمنی

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۵۶۷۱

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب ۹۳۱۷

شرح باب حارث عشر
 $\frac{27}{11+}$
 ۷۹, ۸/۱۱

فکر بکر، جیبی، قطری

۱۵۱۱

نصیر و شیوه قرار داد

معلق بر آن، نصیر

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
 ۱۴۹۷

٥٢٤

الباب الحادي عشر
لا اله الا الله تعالى العالمون
شرح

الموسم بالنافع
شرح



١٨٤٧
٩١٢١٧

مكتبة
الشيخ
الشيخ
الشيخ



١٨٤٧

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي دل على وجوب وجوده افتقار الكائنات
 وعلى قدرته وعظمته على حكم المصنوعات المتعالي عن مشابهة
 الجنيات والمنزلة بجلال قدس عن مناسبات الثناء
 تحمد حمداً بلاء الأرض والسموات وشكراً على جميع
 المنزلات المتظاهرات وتستعينه على دفع البليات
 والبليات وكشف الضر في جميع الحالات والصلوات
 على نبيه محمد صلى الله عليه وآله صاحب الآيات و

البينات

البينات المكمل بقرينة وتبيينه سائر الكمالات والآيات
 الهادين من الضلال الذين اذهب الله
 عنهم الرجس وطهرهم من الزلات صلواته يعاقب
 عليهم كغافلين **انا بعد** فان الله تعالى لم يخلق
 العالم عبثاً فيكون من الاعبين بل غاية وعكبة
 لتحقيقه للناظرين وقد نص على ذلك العاقل باليقين
 فقال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
 فوجب على كل من هو في رتبة العاقلين اجابة رب
 العالمين ولما كان ذلك متعللاً بالبدون المرفقة
 باليقين وجب على كل عاقل تنبيه العاقلين و
 ارشاد الضالين بتقرير مقتضى ما في افهام وتبيين
 تلك المقدمات المفددة الموسومة بالباب الحادي عشر
 من تصانيف شيخنا وامامنا الافضل الاعظم الامير
 سلطان ارباب الحقيقة استاد اولي الشفيع والفقيه

مقرر المباحث العقلية ومهذب الدلائل الشرعية
اية الله تعالى في العالمين وارث علوم الانبياء و
المرسلين جمال الملة والدين ابي المنصور الحسن بن
يوسف المطهر الحلي قدس الله روحه وتوضيحنا
مع وبجاءة لفظها كثيرة العلم ومع اقتصار تقريرها
كثيرة الغم وكان قد سلف متي في سالف الزمان
ان اكتب شيئا يعين على حلها بتقرير الدلائل والبراهين
الجائبة لا سيما بعض الاخوان ثم عاقني عن انما عرفت
الحديثان ومصادقات الدهر الحوان اذ كان صا
للمر عن بلوغ ارادته وحال ابيه وبين طلبته ثم
اتفق الاجتماع والمذاكر في بعض الايام مع راي
الاشغال وتوالت الافكار فالتفت ببعض الناس
الاحياء ان اعيد النظر والتفكر لما كنت قد كنت
الراجعة الى ما كنت قد جمعت فاجبت مسلمة

اوجب الله على اجابته هذا مع فلة البضاعة وكثرة
الشواغل المنافية للاستطاعة وهذا انا اشرع في
ذلك مستدك من الله المعونة عليه ومنقرا به
اليه وسميته النافع ليوم الحشر في شرح الباب
الحادي عشر ما توفيقي الا بالله عليه توكلت و
اليه ائيب **قال** قدس الله روحه الباب الحادي
عشر فيما يجب على عامة المكلفين في معرفة اصول
الدين **اقول** انما كان سمي هذا الباب الحادي عشر
لان المصنف اختصر مضباح المتهجد الذي
صنفه الشيخ الطوسي رحمه الله في فروع العبادات
ورب في ذلك المختصر على عشرة ابواب ولما كان
ذلك في فن العمل والعبادة والدعاء استدعى
ذلك معرفة المعبود والمدعو فاضاف اليه هذا
الباب **قوله** فيما يجب على عامة المكلفين اقول الوجه

فِي اللَّغَةِ النَّبَوِيَّةِ وَالتَّقْوُطُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى **وَإِذَا**
جُئُوا بِآيَاتِنَا وَاصْطِلَاحًا الْوَاجِبُ هُوَ مَا يَدْرُمُ تَارِكُهُ عَلَى
 بَعْضِ الْوُجُودِ وَهُوَ عَلَى فِيمَنْ وَاجِبٌ عَيْنًا وَهُوَ لَا
 يَقْطَعُ عَنِ الْبَعْضِ بَقِيَّةَ الْبَعْضِ وَكَفَايَةً وَهُوَ لَا
 وَالْمَعْرِفَةُ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فَلِذَلِكَ قَالَ عَلَى عَامَّةِ
 الْمُكَلِّفِينَ مِنْ مَعْرِفَةِ أَصُولِ الدِّينِ الْمُكَلَّفُ هُوَ الَّذِي
 الْحُجَّةُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ الْفَلَسْطِينِي وَالصَّبِي وَالْمَجْنُونُ
 مُكَلَّفِينَ وَالْأَصُولُ جَمْعُ أَصْلٍ وَهُوَ مَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ غَيْرُ
 وَالَّذِينَ لُغَةُ الْجَزَاءِ وَمِنْهُ كَمَا تَدِينُ نَدَانِ وَالَّذِينَ
 الطَّرِيقَةُ وَالشَّرِيعَةُ وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا وَمَعْنَى هَذَا الْفَرْقِ
 أَصُولُ الدِّينِ لِأَنَّ سَائِرَ الْعُلُومِ الدِّينِيَّةِ مِنَ الْحَدِيثِ
 وَالْفَقْرِ وَالتَّفْسِيرِ مَبْنِيَّةٌ عَلَيْهِ فَهِيَ مَتَوَقَّفَةٌ عَلَى
 صَدَقَ الرَّسُولُ الْمَتَوَقَّفُ عَلَى ثُبُوتِ الرُّسُولِ وَصِفَاتِهِ
 وَامْتِنَاحِ الْقَبِيحِ عَلَيْهِ وَعِلْمُ الْأَصُولِ هُوَ مَا يَحْتَثُّ فِيهِ

عن

عَنْ وَحْدَانِيَّةِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ وَثُبُوتِهَا
 وَإِيمَانِ الْأُمَّةِ وَالْمَعَادِ **قَالَ** أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ كَافَةً عَلَى
 وَجُوبِ مَعْرِفَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَصِفَاتِهِ النَّبَوِيَّةِ وَالنَّبَلِيَّةِ وَ
 مَا يَصْحَحُ عَلَيْهِ وَيَتَّبَعُ النَّبِيُّ وَالْأُمَّةُ وَالْمَعَادِ **أَقُولُ**
 اتَّفَقَ أَهْلُ الْحَلِّ وَالْعَقْدِ مِنْ أُمَّةٍ تَحْمَدُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَآلِهِ عَلَى وَجُوبِ هَذِهِ الْمَعَارِفِ وَاجْمَاعُهُمْ
 اتِّفَاقًا أَمَّا عِنْدَنَا فَلَدْخُولُ الْمُعْصُومِ فِيهِمْ وَأَمَّا عِنْدَ
 الْغَيْرِ فَلِقَوْلُهُمْ لَا يَجْتَمِعُ امْتِنَاعٌ عَلَى خُطَاهُ وَالذَّلِيلُ
 عَلَى وَجُوبِ الْمَعْرِفَةِ سَنَدُ الْاجْمَاعِ عَقْلِيٌّ وَنَحْوَانَا
 الْأَوَّلُ فَلَوْجِهَيْنِ الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِذَا أَفْعَلُ الْخَوْفِ الْحَاطِلُ
 مِنَ الْإِخْتِلَافِ وَدَفْعُ الْخَوْفِ وَاجِبٌ لِأَنَّ الْقَسْرَ
 يَكُونُ دَفْعًا فَيَحْكُمُ الْعَقْلُ بِوَجُوبِ دَفْعِهِ **شَكَرْتُ** لِلنَّعْمِ
 وَاجِبٌ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْمَعْرِفَةِ أَمَّا أَنْتَ وَاجِبٌ فَلَا مَسْتَحَقَّ
 الذَّمَّ عِنْدَ الْعُقَلَاءِ بَرَكْرَ وَأَمَّا أَنْتَ لَا يَتِمُّ الْمَعْرِفَةُ فَلَا

الشكر **قال** لا يكون بما يناسب حال المشكور فهو موقوف
 بمعرفة ولا لا يمكن شكره والباري تعالى منعم في شكره
 فوجب معرفته ولما كان التكليف واجبا في الحكمة كاستيثار
 وجب معرفة مبلغه وهو البقي صلى الله عليه وآله ونظم
 وهو الامام ومعرفة المعاد ولا يستلزام التكليف
 الجزاء **واما الدليل التبعي** فلو بين **الاول** قوله تعالى
واعلم ان لا اله الا الله والامر للوجوب **الثاني** لما اقول
تعالى ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل
النهار لايات لأولى الاكباب فقال **البعثي** **وهو** دليل على
 بين المحنة ولم يتدبرها رب الدم على قدر عدم تدبرها
 اي عدم الاستدلال بما تضمنه الاية من ذكر الاجرام السماوية
 والارضية وما فيها من اثار الصنع والقدرة والعلم على قدر
 صانعها وقدرته وعلمه فيكون الاستدلال واجبا وهو
 المطلوب **قال** بالدليل الا بالتقليد **اقول** الدليل القوي هو

المرشد والدال اصطلاحاً هو ما يلزم من العلم به العلم بشي
 اخر ولما وجبت المعرفة وجبت ان يكون بالنظر والاستدلال
 لا بالبست ضرورة لان المعلوم ضرورة لا تختلف فيه
 العقلاء بل يحصل اياها في سبب من توجب العقل اليها **والا**
 بركا الحكم بان الواحد نصف الاثنين وان النار حارة و
 الشمس مضيئة وان لنا خوفاً وغضباً وغير ذلك والمعرفة
 ليست كذلك لوقوع الخلاف فيها ولعدم حصولها بمجرد
 توجب العقل اليها ولعدم كونها حتمية فتعين الاول لاختصاص
 العلم في الضروري والنظري فيكون النظر والاستدلال
 واجبا لان ما لا يتم الواجب المطلق الا به وكان مقدوراً
 عليه فهو واجبا لا راد اليه بما يتوقف عليه الواجب فاما
 ان يبقى الواجب على وجوبه او لا فعلى الاول يلزم التكليف
 بما لا يطاق وهو محال كاستيثار وعلى الثاني يلزم خروج الواجب
 المطلق عن كونه واجبا مطلقاً وهو محال ايضاً والنظر هو

امور معلومة ذهنية للتأدي الى امر اخر وبما ذلك
 هو ان النفس تصور المطلوب لا يتم بحصل المقدمة
 الصالحة للاستدلال الصالحة للاستدلال عليها ثم
 ترتيبها ترتيبا يؤدي الى العلم به ولا يجوز معرفة الله بالتقليد
 والتقليد هو قول قول الغير من غير دليل وانما قلنا ذلك
 لوجهين **الاول** اذا تناو الناس العلم واختلفوا
 في المعتقدات فاما ان يعتقد المكلف مجموع ما
 يعتقدونه فيلزم اجتماع المتناقضات او البعض
 دون البعض فاما ان يكون متاخر اول فان كان
 الاول فالمرجح هو الدليل وان كان الثاني فيلزم الترجيح
 بالمرجح وهو حال **الثاني** انه تعالى ذم التقليد لقوله
 بَلَا قَوْلُوا اَنَا وَجَدْنَا آيَاتِهِ وَاتَّاعُوا عَلَى اَنْبَارِهِمْ مُّقْتَدُونَ و
 حث **الحكمة** على النظر والاستدلال لقوله نعم ايتوني بكتاب
 من قبل هذا او انا ان اراه من علمي ان كنتم صادقين **قاف** فلا بد

من ذكرنا لا يمكن جهله على احد من المسلمين ومن جهل
 شيئا من ذلك خرج عن رتبة المؤمنين واستحق العقاب
 الدائم **قاف** لما وجب المعارف المذكورة بالدليل السابق
 اقتضى ذلك وجوبها على كل مسلم اي مقرب بالشهادتين ليصير
 بالمعرفة مؤمنا لقوله تعالى قَالَتِ الْاَعْرَابُ لِمَ تَقُولُنَّ
 نُوْمِنُوْا وَلَكِنْ قَوْلُوا اَسْلَمْنَا فَمَنْ يَمُنْ عَنْهُمْ اِيْمَانٌ مَّعَكُمْ نَمُنْ
 بِالْاُلهِيَّةِ وَالزَّيْنَالَةِ لَعَدَمُ كَوْنِ ذَلِكَ بِالنَّظَرِ وَالاسْتَدْلَالِ
 وحيث ان الثواب مشروط بالايمان كان الجاهل لهذه المسألة
 مستحقا للعقاب الدائم لان كل من لا يستحق الثواب اصلا
 مع انضاف بشرط التكليف فهو يستحق العقاب بالاجماع و
 الرتبة بكسر الراء وسكون الباء جيل في عري يربط فيه بهم
 الضعاف واستعاره هنا للحكم الجامع للمؤمنين وهو استحقاق
 الثواب **المداور والتعظيم** وقد ذكرنا في هذا الباب على فصول **الفصل**
الاول في اثبات واجب الوجوب لثانته فنقول كما معقولنا

ان يكون واجب الوجود في الخارج لذاته وممكن الوجود
 واتمام منع الوجود لذاته **اقول** المطلب لا يقتضي العلم
 في هذا الفن هو اثبات الصانع **فقد** لذاتك ابتداءً
 لبيان مقدمات في تقسيم المعلوم لتوقف الدليل الآتي
 على بيانها وتقريرها **اقول** كل معقول وهو العرف
 الحاصلة في العقل اذا نسبنا اليها الوجود الخارجي فلما
 ان يقع انصاف لذاته بر اولافان لم يقع انصاف لذاته
 فهو مستمع الوجود لذاته كتركيب البارقي وان صح انصاف
 بر فاما ان يجب انصاف لذاته بر اولاف اول هو واجب
 الوجود لذاته وهو الله تعالى لا غير الثاني هو ممكن الوجود
 لذاته وهو ما عدا الواجب عن الموجودات وانما ثبتنا
 الواجب بكونه لذاته احرازاً من الواجب لغيره كوجوب
 المعلول عند حصوله التامة فانه يجب وجوده ولكن
 لا لذاته بل الوجود علته وفيه المنع ايضا بكونه لذاته

المعقول

من المنع لغيره كما مستاع المعلول عند عدم علته وهذا
 العسمان واخلاق في فهم الممكن وانما الممكن فلا يكون لغير
 فلا فائدة في قيده لذاته الا لبيان انه لا يكون الا كذا للثبات
 احرازاً ولستم هذا البحث بل كذا فالتدوين يتوقف عليها الثبات
 الآتي الاول في خواص الواجب لذاته الاول انه لا يكون واجباً
 لذاته لغيره معاً ولا لكان وجوده من قطعاً عند ارتقاء
 ذلك الغير فلا يكون واجباً لذاته هذا خلف **الثاني** انه لا
 يكون وجوده ووجوبه زايد بن عليه ولا لاقتصر اليها
 فيكون ممكناً **الثاني** انه لا يكون صادقاً عليه التركيب لان
 المركب مفترق الى اجزاء المغايرة لم يكن ممكناً والممكن لا
 يكون واجباً **الثاني** انه لا يكون جزءاً من غيره ولا لكان
 منفصلاً عن ذلك الغير عنكون ممكناً **الثاني** انه لا يكون واجباً
 على اثنين لما سباني من ذلك التوحيد **الثاني** مستحيل
 الممكن والاولى انه لا يكون احداً الطرفين اعني الوجود والعدم

والعدم اولى به من الاخر لهما معاً منسأ وان البتة
 اليه ككفي الميزان فان ترجح احدهما فاما يكون السبب
 الخارجي لا يزل لو كان احدهما اولى به فاما ان يمكن ترجح
 الاخر اولى فان كان الاول الممكن الاولي كما في ذلك
 الثاني كان المفروض اولى به واجبا له فيصير الممكن امثا واجبا
 او متغاضا وخرج **الثاني** ان الممكن محتاج الى الموقر لا ممتشا
 استوى الطرفان اعني الوجوه العدم بالقبية اليد استحال
 ترجيح احدهما على الاخر الا لرجح ضروري والعلم به بدوي
الثالث ان الممكن الباقي محتاج الى الموقر واما قلنا ذلك لان
 الامكان لازم له اتمية الممكن ويستحيل رفعه عنه واللازم
 انقلا به من الامكان الى الوجوب او الامتناع وقد ثبت ان
 الاحتياج لازما للامكان فلازم اللازم لازما فيكون الاحتياج
 لازما للممكن وهو المطلوب **قال** ولا شك ان هنا موجود بالضرورة
 فان كان واجبا فهو المطلوب وان كان ممكنا افتقر الى موجود

د
لكنه

قد
الاولية

يرجى

يرجى بالضرورة فان كان الممكن واجبا فالمطلوب وان كان
 ممكنا افتقر الى موجود آخر فان كان الاول لازما وهو باطل بالضرورة
 وان كان ممكنا آخر تسلسل وهو باطل لان جميع الاحاد تلك السلسلة
 الجامعة لجميع الممكنات تكون ممكنة بالضرورة فتشترك في امتناع
 الوجود لذاتها فلا بد لها من موجود خارج عنها بالضرورة
 ويكون واجبا بالضرورة وغير المطلوب **قال** للعلماء في اثبات
 الصانع ثم طريقان الاول هو الاستدلال بالاثارة المحوجة الى السبب
 على وجوده كما اشار اليه في كتاب العزيز لقوله ثم وفي انفسكم
 افلا تعبرون سترهم اياتنا في الافاق وفي انفسهم حتى يبين
 لهم ان الحق وهو طريق ان يعلم الخليل عليه السلام فانه استدل
 بالاقول الذي هو الغيبة المستلزمة للحركة المستلزمة للحدوث
 المستلزم للصانع **الثاني** هو ان ينظر في الموجود نفسه ويقتسم
 الى الوحدانية الممكن حتى يشهد بوجوده واجب صدق همه جميع ما عدنا
 من الممكنات واليه الاشارة في الشرح لقوله تعالى ولو يكفربريك

الوجود

المعجرات

انه على كل شيء شهيد والمصدق في هذا الباب الطريقين معا
 فاشأ الى الاول عند اثبات كونه قادرا وسياقي بيانه وانما
 الثاني فهو المذكور هنا وفقرته ان نقول لو لم يكن العاجب
 تعالى موجودا لما الذي هو التسلسل واللازم يقتضي لطل
 فاللزوم وهو عدم العاجب مثله في البطال فيحتاج هنا في بيان
 امرين احدهما بيان لزوم الدور والتسلسل وثانيهما بيان
 بطلانها اما بيان الامر الاول فهو ان هناك ما هيئات متصفة
 بالوجود بالضرورة فان كان العاجب موجودا معها فهو المطلوب
 وان لم يكن لزم اشتراكها بجملتها في الامكان اذ لا ملاحظة فيها
 فلا بد لها من شئ خارج عنها بالضرورة فتوثرها ان كان واجبا
 فالمطلوب وان كان ممكنا افتقر الى موثر فتوثره ان كان
 ما فرضناه او لا كذا الدور وان كان ممكنا آخر بعد ^{فمنه} فيقتل
 الكلام اليدوي فيقول كما قلناه او لا فيلزم التسلسل وقد بان لزومها
ثاني بيان الامر الثاني هو بيان بطلانها فنقول لما الدور

الحا

فهو عبارة عن توقف الشيء على ما يتوقف عليه بحيث كما يتوقف على
 وجوب على اوجه بل هو ضرورة اذ يلزم منه ان يكون الشيء الواحد
 موجودا وهدو ما معا وهو محال ذلك اما اذا توقف على كان
 الالف متوقفا على ج وعلى جميع ما يتوقف عليه ب ومن جملة
 ما يتوقف عليه ب هو الالف نفسه فيلزم توقفه على نفسه
 والموقوف عليه مقداره على الموقوف فيلزم توقفه على نفسه
 والمتوقف على نفسه من حيث انه متوقف يكون موجودا قبل
 المتأخر فيكون موجودا قبل نفسه فيكون موجودا معه وما
 معا هو محال ولما التسلسل فهو ترتيب علل ومعلولات بحيث
 يكون المتأخر عللة في لاحته وهكذا وهو باطل لان جميعها
 تلك السلسلة ممكنة لانها بالاحتياج فتشترك بكليتها في
 الامكان فتقتصر الى الموشر فتوثرها اما انفسها او غيرها او امر
 خارج عنها والاشارة كلها باطله **الاول** فلا يستحال تارة
 التي في نفسه واللازم فتقتصر على نفسه وهو باطل كما تقدم



فإنها
ولما الثاني فلا بد لو كان الموش قد اجزأ هذا الزمان ان يكون موشدا
في نفسه لانه من جملة ما في هذه الدنيا من خلقه على مقتضى
وعله وهو انهم بالكل والاما الثالث فلو جازي الاول انه يزعم
ان يكون الخارج عنها واجبا اذا الفرض لاجتماع جملة المكات
في تلك السلسلة فلو كان سيجر طارعا عنها الا الربا
اذا لا وسطه بينها فيلزم مطلقا الثاني انه لو كان الموش في
كل واحد من احاد تلك السلسلة امر خارجا عنها لزم اجتماع
علتين على حلول واحد شخصي في ذلك لان الفرض ان كل
واحد من احاد تلك السلسلة موش في لاحقة وقد فرض
ناشئ الخارج في فصل واحد منهما فيلزم اجتماع علتين
على حلول واحد شخصي وهو محال لان استغناء عنها
حال احتياجه اليها فيقع التقيضان وهو محال فبطل
التسلل مطلقا وقد بان بطلان الدورة والتسلل فيلزم
المطلوب وهو وجود الواجب نعم **الفصل الثاني**

لأن
في صفاته الثبوتية وهي ثلث الاول انه تعالى قادر على كل شيء
العالى المحدث لان كل جسم لا ينفك عن المحدث اعني الحصة
والسكون وبما احاد ان لا يستدعيها المسبوقية بالغير وبما
لا ينفك عن المحدث فهو محدث بالضرورة فيكون الموش
فيه وهو الله نعم قادر على كل شيء لانه لو كان موجبا لم يتخلل شيء
عنه بالضرورة فيلزم انما قدمه العالم او حدوث الله تعالى
وبما باطلا **الفصل الثالث** لما فرغ من اثبات الذات شرح في اثبات
المفاهيم الثبوتية وقد هنا على السلبية لانها وجود والسلبية
عدم والوجود اشرف والاشرف مقدم على عتير وابتداء
بكونه قادرا لاستدعاء الصنع القدرة ولذا ذكر مقدمة
تشتمل على تصور مفردات هذا البحث فتقول القادة
المختار هو الذي اذا شاء ان يفعل فعل واذا شاء ان يترك
تركه مع قصد وارادة الموجب بحد ذاته والفرق بينهما من حيث
الفصل الرابع ان المختار يمكن التردد والفعل معا بالنسبة الى شيء

واحد والوجوب بخلافه **الثاني** ان فعل المختار مسبوق بالفعل
والقصد بخلاف الوجوب **الثالث** ان فعل المختار يجب تأخره
عند وفعل الموجب لا ينفك عنه كالنفس في اشتغالها والناد
في احراقها والعالم كل موجود سوى الله تعالى والمحدث هو الله
وجوده مسبوق بالغير او بالعدم والقديم بخلافه والجسم
هو المختار الذي يقبل التسمية في الخيالات الشك والخيال والمكان
شي واحد وهو الفراغ المتوهم الذي تشغله الاجسام بالحدود
فيه والحركة هي حصول الجسم في مكان واحد اخر والسكون
هو حصول ثبات في مكان واحد اذا تفرق هذا فمقول كلنا
كان الصالح محدثا كان المورث مبدء وهو الله ثم قادرا بخلاف
فهذه ثوابان **الاول** ان العالم يحدث **الثاني** انه
يلتزم منه اختيار الصانع اما بيان الدعوى الاول فلان
المراد بالعالم عند المتكلمين هو السموات والارض وما فيها
وما بينهما واذ لك اما اجسام او اعراض كلامنا حادثان اما

الاجسام فلاها لا تخلو من الحركة والسكون والحادثين وكل
ما لا يتخلو عن الحوادث فهو حادث اما انها لا تخلو من الحركة
والسكون فلان كل جسم لا بد له من مكان ضروري وقا اما
ان يكون لا يتأخره وهو الساكن او يستقل عنه وهو المتحرك
ولا واسطة بينهما بالضرورة واما انها حادثان فلا انها
مسبوقان بالغير ولا شيء من القديم مسبوق بالغير ولا شيء
من الحركة والسكون بتقديم فليكون حادثان اذ لا واسطة
بين القديم والحادث اما انها مسبوقان بالغير فلا الحركة
عبارة عن الحصول الاول في المكان الثاني فيكون مسبوقا
بالمكان الاول بالضرورة والسكون عبارة عن الحصول
الثاني في المكان الاول فيكون مسبوقا بالحصول الاول
بالضرورة واما ان كل ما لا يتخلو من الحوادث فهو حادث
فلا بد لولم يكن حادثا لكان قديما وحديثا اما ان يكون
معد في القديم شيء من تلك الحوادث اللازمة او لا فادع

الأول لاجتماع الزعم والمحدث معاني الشيء الواحد وهو
 محال وان كان الثاني لزوم بلان ما لا ضرورة وهو مستحيل
 انفسا كالمحدث عنه وهو محال واما الامر من فلا يفسد
 محتاجة في وجودها الى الاجسام والمحتاج الى الحديث
 اولى بالمحدث واما بيان الدعوى الثاني فهو ان المحدث
 لما انقضت ساقية بالعدم تارة بالوجود اخرى كان محال
 فيفتقر الى الموشر فان كان الموشر محتارا فهو المطلوب وان
 كان موجبا لم يختلف اثره عند فيلزم قد اشره كذا قد ثبت
 حدوثه فيلزم حدوثه من ثمة لثلاثه وكلا الامر محال
 وقد بان انه لو كان الله تعالى موجبا لزم اما قدم العالم او حدثه
 الله تعالى وهو محال **قال** وقدرة تتقارر بجميع المقدورات
 لان العلة المحركة هي الامكان ونسبة فانه الى الجميع بسوية
 فتكون قدرته غالبة **القول** لما ثبت كونه قادرا في الجملة شرع في
 بيان عموم قدرته وقد نازع فيه المحقق حيث قالوا ان الواحد

لا يقدرة عنه الا واحد والشيء حيث انعموا الله لا يقدرة على الله
 والظلم حيث اعتقد انه لا يقدرة على الصبح والمبالي حيث منع
 عن قدرته على كل مقدور او الجبائين حيث احاطوا بقدرة
 على عين مقدوراته والمحقق خلاف ذلك كله والدليل على ما
 ادعينا ان الله تعالى لا يتقارر بالمانع بالنسبة الى ذاته وبالنسبة الى **القادر**
 المقدور فيجب التعلق العلم واما بيان الاول فهو ان
 المقصود كونه قادرا هو ذاته ونسبتها الى الجميع مقتضية
 لتجدها فيكون مقتضاها ايضا مقتضاها وبها بالنسبة وهو العلم
 واما بيان الثاني فلان المقصود لكون الشيء مقدورا وهو
 لا مكانه والامكان مشترك بين الكل فيكون صحة القدر
 ايضا مشتركة بين الكل وهو المطلوب ولذا انتهى المانع
 بالنسبة الى القادر وبالنسبة انما المقدور وجب التعلق
 العالم وهو المطلوب واعلم انه لا يلزم من التعلق الوقوع
 بل الواقع بقدرته وهو البعض وان كان قادرا على الكل

والاشارة واقتراؤه من المتعلق وادغامه الوقوع
 وسبقه بيان ذلك ان شاء الله تعالى **في** الشاكلة في انه
 تعالى عالم لا فعل الافعال الحكم المتقدمة وكل من فعل
 ذلك فهو عالم بالصورة **الاول** من صفاته الثبوتية
 كونه عالما والعالم هو البين لا شيء بحيث تكون غير غايه
 عند الفعل الحكم المتعلق هو المتعلق على امور غيرية
 والمستتبع بخلاف كونه والذليل على كونه عالما وجها
 الاول انه يختار وكل مختار عالم اما الصوري فقد من
 بياضا ولما الكبري فلا فعل المختار تابع لفعله
 ويختل ضد شي من دون العلم بالشاكلة انه فعل
 الافعال الحكم المتقدمة وكل من كان كذلك فهو عالم
 اما انه فعل فذلك ظاهر لمن تدبر خلقه فانه اما التام
 فاقرب على حكمها من خواص الفضل وكيفية ضد **ثاني**
 تلك الحركات واوضاعها وهو بين في قدرها الاضية

فالمهم من حكمة المركبات الثابت والامور الغريبة الفاعلة
 فيها والخواص الصعبة المشتملة عليها ولو لم يكن الا في خلق
 الانسان والحكمة المودعة في اشكاله ورتب خلقه وحمل
 ورتب عليه من النافع كما اشار سبحانه بقوله اولو يفكر
 في انفسهم فان من العجايب المودعة في بنية الانسان ان كل عضوا
 من اعضائه له اقلي او بعد جاذبه وماسكه وعاضده **وهو**
 اما الجاذبه في حكمها ان البنية لا كان ذبا في القتل افقر الي
 جذب بدل ما يتخلل منه ولما الماسكه فلان الغذاء المخلوق
 للرج والعضو ايضا الرج فلان من ماسكه حتى يفعل فيه
 الحاضنة ولما الحاضنة فلا تفسد تغذية الغذاء الي ما يصلح ان
 يكون جزا للتغذية ولما الدافعة فهي التي تدفع للتغذية
 الفضل فالحاضنة الحاضنة والمهيأ العضو لغيره ولما ان
 كل من فعل الحكم فعلا فهو بدوي لما ذكره الامور وتدرجها
فالمهم وعلمه يتعلق بكل معلوم الشاكلة في جنة جميع المعلوم

التي لا تفي بغير ان يعلم كل معلوم فيجب له ذلك لا سيما
 انفقوا الى غير **القول** الباري في ذلك العلم ما يصح
 ان يكون معلوما واحدا كان او ممكنا بما كان او مادرا
 خلافا للحكاية من غير ان يعلم بالجزئيات زمانية على وجه
 جزئي لتغيرها في غير العلم الذي قلنا المتغير في العلم التعلق
 الاعتباري والادليل على ما قلناه انه يصح ان يعلم بكل علم
 فيجب له ذلك اما ان يصح ان يعلم فلا تفي وكل في يصح
 ان يعلم ومنه هذه الصفة التي جميع ما عداه نسبة متناهية
 لتسويي العلم بامتداد الوجود اما ان يوضح له شئ وجب له
 فلا تفي صفة تعالى بامتداد الصفة الذاتية في صفة ذات
 ولا لا تفي في صفات الذات بها الى غير فيكون **القول**
 تعالى مفقود في علمه الى غير وهو محال **قاص** **القول** الثالث
 انه تعالى حي لا يحد ولا يحد فيكون حيا بالضرورة **القول**
 من صفات الشئ بكونه حيا فاختار الحكما وادب الحين التيقن

حيا بعبارة من صحة اقتضاه بالقدرة والعلم وقالت الا
 شاعرة هي صفة مطابقة لهذه الصفة والحق الاول اذا اقبل
 عنه الزائد والباري تعالى ثبت انه قادر على التفكير
 وهو المطلوب **قاص** **القول** الرابعة ان رفع من ذلك لان تخصيص
 الافعال بالاجزاء في وقت دون وقت اخر لا بد له من شخص
 وهو الالوهة والكراهة بالضرورة **القول** اتفق المسلمون
 كاذب على وصفه بالالوهة واختلفوا في معناه فقال
 ابو الحسين البصري في عبارة عن علمه بما في الفعل من
 المصلحة الذي الى الجاهلية وقال البخاري لمعناه انه غير متناهية
 ولا كره في صفاتها اذن سلبى لكن هذا القابل لخذلان
 الشئ مكانه وقال البخاري في غاها لعله علم بها في افعال
 غيره امر بها فان اراد العلم المطلق فليس بزيادة كل سبب في
 وان اراد العلم المقيد بالمصلحة فهو كما قال ابو الحسين ولما
 الامر فهو مستلزم للالوهة لانفسها وقالت الاشاعرة وجعلته

من المعثرة انما هي اضافة زيادة معايرة للقدرة والعلم محضمة
 للفعل ^{اضافوا} ثم احتجوا فقالوا الاشاعرة ذلك الزائد معنى قد يغير
 وقالت المعتزلة والكلامية هو معنى حادث نال كرامة قبل
 هو فاقم زيادة ثم والمعتزلة قالوا لا في محل وسياق بطلا
 الزيادة فاذن الحق ما قاله ابو الحسين والدليل على ثبوت
 الادارة من وجهين **الاول** ان تخصيص الفضل بالاجابة
 في وقت دون اخر وعلى وجه دون آخر مع تناوب
 الاوقات والاحوال بالنسبة الى الفاعل والقابل لا يخلو
 من تخصيص فذلك المحض اما القدرة الذاتية فهي مشقة
 الذاتية فليست ملحة لتخصيص القابل ولا هي شأنها الشا
 ولا يجاد من غير تنجيج واما العلم المطابق فذلك تابع
 ليقين المكن وتقرر صدوره فليس محضاً ولا لكان
 متبوعاً واما باقي الصفات فظاهر انما ليست ملحة للتخصيص
 فاذن المحض هو علم خاص مقتضى ليقين المكن ووجوب

ليبين

صدوره وهو العلم باشماله على مصلحة لا يحصل الا في ذلك
 الوقت او على ذلك الوجه وذلك هو الادارة الشاخص
 امره بقوله اقبوا الصلوة ونهى بقوله ولا تقربوا الزنا والامر
 بالشئ يستلزم ارادة ضرورية والنهي عن الشئ يستلزم كراهية
 ضرورية الباري ثم سرى وكراهة وهو المطلوب فاذن الادارة
 كراهية ثم هي علم باشماله الفعل على المفسدة الصارفة
 عن اجادها كما ان ارادة من علم باشماله على المصلحة
 الداعي الى اجادة الشاخص ارادة ليست زائدة على ما ذكرنا
 والاكالات اما معنى قد يما كما قالت الاشاعرة فيلزم بقية
 القدماء وقد المراد او حادثاً فاما في ذاته كما قالت الكرامية
 فيكون محلاً للحادث وهو المل كما سياتي واما في غيره
 فيلزم رجوع حكمها الى العينة لا اليه واما في المحل كما تقول
 المعتزلة ففيه ضلالتان الاولى انه يلزم منه التسلسل ان الحادث
 مسبوق بارادة الحادث فهي اذن حادثة وتقتل الكلام

ويجوز الثاني استحالة وجوده اضافة لاني حمل **قال**
 له اسسه انه تعالى مدركه لا يوجب فيصح ان يدركه وقد ورد
 القرآن بشيئ له فيجب اثباته **قال** قد دلت الدلائل
 العقلية على انصافه تعالى بالادراك وهو زائد على العلم
 فانا نجد ضرورة ضرورة بين علمنا بالسراد والبيان
 والصوت الخايل وبين ادراكها وتلك الزيادة
 راجعة الى تأثير الحاسة لكن قد دلت الدلائل العقلية
 على استحالة الحواس والآلات عليه فيستحيل ذلك **قال**
 عليه فادراكه هو علمه حينئذ بالذرات والدليل
 على صحة انصافه فهو ما دل على كونه عالمًا بكل المعاني
 من كونها فيصح ان يدركه وقد ورد القرآن بشيئ
 له فيجب اثباته فادراكه هو علمه بالذرات وذلك هو
 المطلوب **قال** السادس انه تعالى قديم ازلي باق ابدى
 لانه واجب الوجود فيستحيل العدم السابق **قال**

تأثير

عليه **قال** هذه صفات اربع لازمة لوجوب وجوده
 فالقدرة والازلية هو المصاحب لمجموع الازمنة المحققة
 والمقدرة بالنسبة الى جانب الماضي والباقي هو المستلزم
 المصاحب لمجموع الازمنة والابدي هو المصاحب لمجموع الازمنة
 محققة كانت او مقدرة بالنسبة الى المستقبل والشمولية
 لجميع الجميع والدليل على ذلك هو انه قد ثبت انه واجب
 الوجود فيستحيل عليه العدم وطلقا سواء كان سابقا
 على تقدير ان لا يكون قديما ازليا او لاحقا **قال** قد ثبت
 ان لا يكون باقيا ابديا واذا استحال العدم المطلق عليه
 ثبت قدمه وازليته وبقاؤه وابديته وهو المطلق
قال السابع انه تعالى متكلم بالاجماع والمداد بالكلام
 الحروف المسبوقة المنتظمة ومعنى انهم متكلمون انه
 اوجد الكلام فيهم من الاجزاء وتفسيره الاشاعرة عن
 معقول **قال** من جملة صفاته تعالى كونه متكلمًا

وقد اجمع المسلمون على ذلك وقد اختلفوا بعد ذلك في
مقامات اربع الاولى في الطريقة لثبوت هذه الصفة
فقالوا الاشاعة هو العقل وقالت المعتزلة هو الوجود
وهو الحق لعدم الدليل العقلي وما ذكره دليله فليس
وقد اجمع الانبياء على ذلك وثبتت نبوتهم غير موقوف
عليه فيجب اثباته الثاني في ماهية الكلام فزعم الاشاعة
ان المعنى قائم بذاته يعبر عنه بالعبارة المختلفة المتغيرة
المتغيرة العلم والقدرة وليس بحرف ولا صوت ولا
امر ولا هي ولا خبر ولا اختيار ولا غير ذلك من اسما
لشيء الكلام وقالت المعتزلة والكرامية والحنابلة هو
الحرف والاصوات المركبة تركيبا معنيا والحق الاجرة
لوجهين الاول ان المتبادر الي افهام العقلاء هو
ما ذكرناه ولذلك لا يصفون بالكلام من لم يصف
بذلك كالمساكن والاخر من الثاني ان ما ذكره غير

المعبر

مقرر

متصور فان المقصور لما القدر الذي مقصور عن الحروف
والاصوات وقد قالوا هو غير هذا العلم وقد قالوا هو غير
وباقى الصفات ليست صالحة لعدمها قالوا وماذا يكون
مقصودهم ليعبر اثباته اذ الصديق مسبوقة بالمقصود الثالث
فيما تقدم به تلك الصفة اما الشاعرة فقولهم بالمعنى قالوا
انه قائم بذاته تعالى واما القائلون بالحروف فقد اختلفوا
فقالوا كالحنايا والكرامية انه قائم بذاته تعالى فمقدم
هو المتكلم بالحروف والصوت وقالت المعتزلة والامامية
وهو الحق انه قائم بغية لا بذاته كما اوجب الكلام في النجدة
فمنعه من بي ملبس التام ومعنى انه تعالى تكلم انه فضل
الكلام لا قام به الكلام والدليل على ذلك انه امر مكرم والله
تعالى قادر على جميع المحامات وماذا ذكره فمستوع
وسند المنع من وجهين الاول انه لو كان المتكلم مطلقا
بالكلام لكان الهوى الذي يقو به الحروف والصوت

قالوا

الاربع

متكلماً هو باطل لأن أصل اللغة لا يسمو به المتكلم إلا بفعل
الكلمة لأن قلمه بالكلام ولهذا كان الصدأ غير متكلم
قالوا تكلم المحي على لسان المصروع لا اعتقادهم أن الكلام
المسموع من المصروع فاعلم المحي الشافق أن الكلام إما المنقوي
وقد بان بطلانه أو الحروف والصوت ولا يجوز قياسهما
بذاته تعالى ولا لكان ذاتاً له لتوقف وجودهما على
وجود اليتيم منصوص فيكون الباري تعالى ذاتاً له
وهو باطل الرابع في تدمر وحدوث صفات الأشاعر
بقدم المعنى والخطأ به بقدم الحروف وقالت المعتزلة
بالحدوث من الحق لوجوب الأول أنه لو كان قدماً لزم
بقاء القدر وهو الباطل لأن القول بقدمه غير الله تعالى
كفر بالجماع ولهذا كفر المتأري لأشاعتهم قوله الأقنوم
الثاني ثم تبيين الحروف والأصوات التي يبعد الشافق
منها لوجوب لاحقة والقدر لا يجوز عليه العدد الثالث

جديد

لو كان قدماً لزم الكذب عليه واللازم باطل في المزموع ومثله
بيان للازمة أنه أخبرنا بأول سال فخرج في الأول ولم ير له
أول سابق على الأول فيكون كذباً الرابع أنه يلزم العيب في
قوله تعالى اقيموا الصلوة واؤموا الزكاة ولا مكلف في الأول
والعيب قبيح فيمنع عليه تعالى الخامس قوله تعالى ما يأتيهم
من ذكر من ربهم محدث والذكر هو القرآن لقوله تعالى
أناتخذن نزلنا الذكر وإننا له حافظون وأنه الذكر كذا
لقولك وصفه بالحدوث فلا يكون قدماً فوق المصنف
وتفسير الأشاعر غير معقول أشار إلى ما ذكرناه
في هذه المقامات الأربع **قال** الثامن أنه تعالى
صادق لأن الكذب قبيح بالضرورة والله تعالى متبرع
ولا استحالة النقص عليه **اقول** من صفاته تعالى الكون
صادقاً والصدق هو الأخبات المطابق والكذب هو
الأخبار العجز المطابق لأنه لو لم يكن صادقاً لكان كاذباً

وهو باطل لان الكثرة مع ضرورة فيلزم ان يضاف اليها
بالقياس هو باطل لما ذكرناه من الكذب بنقص والذات
تعالى منزلة عن النقص قال الفصل الثالث في وصفة السلب
رعي مع الاولى انه تعالى لم يذكر ركب والاكاد مفعلاً
الى اجزاء والمفتقر مكرراً قبل لما فرغ من الشبهة شرح
السلب وابتدئ في الاولية صفات الاكاد والثانية صفات
الاجلال وان شئت كان مجموع صفات صفات جلال
ان اثبات قدرته باعتبار سلب العجز عنه واشياء
العلم سلب الجهل ركزي باقي الصفات وفي الحقيقة
المعقول لئلا من صفات ليس السلب والصفات
واما كنه ذاته وصفاته فموجب عن نظر العقول ولا يعلم
ما هو الا هو وقد ذكر المصنف منها سبعة الاولى انه
ليس بركب وهو ما له جزو ونقيض فهو ما لا جزؤه ^{المبسط} والتركيب ^{يكون}
لا خارجاً كتركيب الاجسام من الحواهر والافراد وقد

يكون

يكون ذهني كتركيب الماهيات والحدود من الاجناس
والفصول والركب بكل المعنيين يقتضي الجزئية لا امتناع
تحققه وتخصه خارجاً ويضاف دون جزئية وجزءاً غير
لان سلب عنه فيقال الجزئ ليس بكل ما يضاف هذا النوع
فهو مغاير له فيكون المركب مفتقراً الى الغير فيكون ممكناً
فله كان الثباني تعالى جلت عظمتة مركباً كان ممكناً
وهو محال قال الثانية انه تعالى ليس بحجم ولا عرض
والا لا يقتضي الى المكان ولا متنع انفكاكه من الحوادث
فيكون حادثاً وهو محال **اقول** الثاني تعالى ليس بحجم
خلاقاً للجهنم والجسم هو ما له طول وعرض وعمق
العرض هو الحال في الجسم لا يوجد له بدون والدليل
على كونه تعالى ليس بحجم ولا عرض وجهان الاول انه
لو كان احدهما كان ممكناً والا لا بد باطل فالملزوم
مثله بيان الملازمة انما هو ضرورة ان كل جسم فهو

الحاق
مفتقر الى المكان وكل عرض فهو مفتقر الى المكان والمحل غيرهما
فيفتقران الي غيرهما والمفتقر ممكن فلو كان الباري تعالى
جسماً او عرضاً لكان ممكناً الثاني لو كان جسماً او عرضاً لكان
خادئاً وهو محال وبيان الملازمة ان كل جسم فهو لا يتخلو
من الحوادث وكلما لا يتخلو فهو حادث وقد قدر بيان
فلو كان جسماً لكان حادثاً لكنه قد يجزم فيجتمع الشيطان
ق ولا يجوز ان يكون في محل ولا لافتقر اليه ولا
في جهة الا لافتقر اليها **اقر** هنك وصفان سليمان
الاول انه ليس في محل خلافاً للضاري رجع من المتصور
والمعقول من الحلول هو قبط موجود بموجود على سبيل
التبعية فان ارادوا هذي المعنى فهو باطل ولزاد وفقاً
الواجب وهو محال وان ارادوا غيره فلا بد من مقصود
او لا تحكيم عليه بالنفي والاثبات الثاني انه تعالى ليس
في جهة والجهة مقصد المتحرك ومعلق الاشارة وزعمت

الدراس

الكرامه انه في جهة الفقيه لما تصور من الظواهر العقلية
وهو باطل لانه لو كان في جهة لكان اماماً استغنى
عنه فلا يحل فيها اومع افتقاره فيكون ممكناً والظاهر
النقلية لها تاويلات ومخامل مذكورة في مواضعها
لانما دلت الدلائل العقلية على استناع الجمعية ولو
عليه وجب تاويل غيرهما لاستحالة العمل بها ولا اجتماع
القيضان والترك لها والا لا يقع القيضان والعمل
بالقتل واطراح العقل والا لزم اطراح القتل لا اطراح
اصله فيبقى الامر الرابع قائلاً العمل بالعقل وتاويل القتل
ق ولا يصح عليه اللذة والام لا امتناع المزاج
عليه **اقر** الامر واللذة امران وجدائيان فلا يفتقر
الي تعريف وقد يقال فيهما اللذة ادراك الملايم مر حيث
هو ملايم والامر ادراك المنافي من حيث هو منافيه
قد يكونان حينين وقد يكونان عقليين فلان الادراك

ان كان حسيًا فهما حسيان والاعتقاليان اذا قرره هذا
فقول اما الاول فهو مستحيل عليه تعالى اجماعا من العقلا
اذ لا ينسب له تعالى واما الالذة فان كانت حسية فكذلك
لا يتقاسم استحالة الانقسام من قواع المزايع والمزايع مستحيل عليه
والا لكان جمعا وان كانت عقلية فقد انقضت الحكا
له تعالى وضابط اليافوت من لان البارحة بقا المستند
بكاله الاخر به لا يتقاسم النقص عليه ومع ذلك فهو ممكن
لذاته وكما له فيكون اجل مدرك لا عظم مدرك باقره ذلك
ولا يغني بالذلة اذ ان كان اما المتكلمون فقد اطلقوا القول
بمعنى الذلة اما الاعتقاد فمعنى الازات العقلية او بعده
وورد ذلك في الشرح الشريف فان صفاته نعم وانما و
توقفة لا يجوز لغزيرة العجز بها الا باذن من لا يوان
كان جازيا في نظر العقل لكن ليس من الادب الجواز ان
يكون غير جازين من جهة لاهلها **قالت** ولا يتحد

بغيره لا مستمع الاتحاد مطلقا **قالت** الاتحاد يقال على معنيين
مجازي وحقيقي اما المجازي فهو صوره في الشيء غير الكون
والفساد اما من غير اضافة شيء آخر كما يقال ان الكون هو الماء
وماء الماء هراء او باضافه شيء آخر كما يقال ان الكون بطيخا
باضافه الماء اليه واما الحقيقي فهو صوره في الشئين
الموجودين شيئا واحدا موجودا اذا قرره هذا فاعلم ان
الاول مستحيل عليه تعالى قطعا لا استحالة الكون والنفسا
عليه واما الثاني فقد قال بعض المتأخرين انه يتحد بالسم
نا فحق القول ان يتحد لا هو به البارحة مع تاسو به
عيسى وقال الصيرفة انه يتحد بعلي عليه السلام وقال
بعض المتأخرين انه يتحد بالعالين فان عفا عنه ما ذكرنا
فلا بد من صوره او لا لا تحكيم عليه وان عفا ما ذكرنا
فهو باطل قطعا لان الاتحاد مستحيل في نفسه فمستحيل
اشباه لغزيرة اما استحالة فهو ان المتحدين بعد اتحادهما



ان قبيلا ميجوز انهما اثنان لا واحد وان عدمهما لا يقتضي
وجود ثالث ان عدمهما دون الآخر فلا اتحاد لان
المعيوم لا يجتمع بالوجود **باب** الثالث انه تعالى
ليس محلا للحدوث لاستناع انفعاله عن غيره وامثالا
النقص عليه **اقول** صفاته تعالى لها اعتباران احدهما
بالنظر الي نفس القدرة الذاتية والعلم الذاتي المعبر
ذلك من الصفات وثانيهما الي علق تلك الصفات بعقباتها
كعلق القدرة بالتدور والعلم بالمعلوم فهي ههنا
المعنى لا تراعى في كونها امور اعتبارية اضافية متغيرة
متغيرة بحسب تغير العلاقات وتغايرها والاولى
بالاعتبار الاول فزعت الكرامية انها لحادثة متجددة بحسب
تجدد العلاقات قالوا انه لو يكن قادرا في الازل لم
ضار قادرا ولو يكن عالما لمضار عالما والحق بخلافه
فان المتجدد فيما ذكره وهو المتعلق الاعتباري فان عن

ذلك قسم والاضايل لوجهين الاول لو كانت صفاته
حادثة متجددة لزم انفعاله وتغيره والادوم باطل فالمركب
كذلك ببيان النزوع من وجهين الاول صفاته ذاتية فحدها
مستلزم لتغيره الذات وانفعاله الثاني ان حدوث الصفة
ليست له حدوث قابل في الحل لها وهو مستلزم لانفعاله
الحل وتغيره لكن تغيره تعالى وانفعاله محال فلا تكون
صفاته حادثة وهو المطلوب الثالث ان الصفات تعالى
صفات كمال الاستحال للنقص عليه فلو كانت حادثة متجددة
لزم خلوع من الكمال والخلوع من الكمال نقص تعالى عنه
قالب الرابعة انه تعالى يستحيل عليه الرؤية لا كل مرتبة
فهو في جهة لانه اما مقابل او في حكم المقابل بالضرورة
فيكون جنما وهو محال ولعله تعالى لن يتلوه النافذة
للايد **اقول** ذهب الحكماء والمعتزلة الي اسقاطه رؤيته
بالبصر ليجوز وذهب الجهمية والكرامية الي الجواز رؤيته

بالبصر مع الواجبه ولما اشاعرة فاعتقوا بغيره وقالوا
 بغيره ربيته ^{وتعريف} وعلقت بعضهم وقال ليس مرادنا بالزوية
 الانطباع او خروج الشعاع بل الحالة التي يحصل من رؤيته
 التي بعد العلم به وقال بعضهم معنى الزوية هو ان يتكشف
 لعباده المؤمنين في الاخرة انكشاف البذر المربي والحق
 انهم عند ذلك انكشف الشام فهو مستقر في المعارف في
 بوه القيمة ضرورية والا فلا يقصود منه الا الزوية وهو
 باطل عقلا هو مع ما علة فلا بد لو كان مرثيا كان
 في جهة فيكون جمعا وهو باطل لما تقدمه ببيان الاول ان
 كل مرثيا فهو امام مقابل او في حكم المقابل كما الصورة في
 المرة وذلك ضروري وكل مقابل او في حكم فهو جهة
 فلو كان الباري مع مرثيا كان في جهة ولما سمعنا من
 الانبياء ان موسى عليه السلام سأل الزوية اجيب بل قوله
 وان لم يفي التايب بدفعه عن اهل اللغة واذ لم يرد

لم يرد غيره بطريق الاول الثاني قوله ثم لا بد من كمالها
 ثم ج بنى ادراك الاجساد لا يكون اشياء له نقصات
 الثالث انه تعالى استعظم طلب رويته ورتب الله عليه و
 الوعيد فقد ما الواسي اكبر من ذلك فثبت ان الله
 بهم فاختتم الصانع بظلمهم وقال الذين لا يرجون
 لنا نالوا انزل علينا الملائكة ان يزيروا بنا لقد استكبرا
 في انفسهم وعتوا عتوا كبيرا ^{في قوله} الخامس في معنى الشريك
 عنه السمع والقاع فيفسد نظام مجرد الوجود ولا
 مستلزما للتركيب لا شريك الراجح في كونه واجبي
 الوجود فلا بد من ما ينز ^{في قوله} انفق المتكلمون والحكماء
 على سلب الشريك عنه تعالى لوجوه الاول الدلائل
 المعيرة لله عليه واجماع الانبياء وهو حجة هذا العلة
 توقفت صدقهم على ثبوت الواحد انه الثاني دليل
 المتكلمين وفيما دليل التنازع وهو اخذ من قوله تعالى

لو كان فيها آلهة لفسدنا وتقرير انه لو كان
 شريك لزم فساد نظام الوجود وهو باطل بيان ذلك انه
 لو تعلقت ارادة احدهما باليجاد جسم تتحرك فلا يتحرك اما
 ان يمكن الاخر ارادة سكونه لا فان لم يكن فلا يتحرك اما
 ان يقع مرادها فيلزم اجتماع المتناقضين او لا يقع مرادها
 خلقا الجسم عن الحركة والسكون او يقع مرادها ففقد
 فساد ان احدهما الترتيب بالمرجع وانما عجز الاخر وان
 يمكن الاخر ارادة سكونه فيلزم عجزه اذ لا مانع الاتفاق
 ارادة ذلك لكن عجز الاله والتعجب بلا مرجع فيلزم
 فساد النظام وهو محال ايضا الثالث دليل الحكم وتقريره
 انه لو كانا موجودين لزم امكانهما وبيان ذلك انهما فيكونا
 في وجود الوجود فلا يتحرك اما ان يتميزا او لا فان لم يتميزا
 لم يحصل الاثنية وان لم يتميزا لزم تركيب كل واحد منهما
 من اجزاء المشاركة وتمازج الممازجة وكل مركب ممكن يكونان

ممكنين

ممكنين من داخل **ثاني** السابعة في نفي العاقبة و
 الاحوال عنق الوفاق ^{لا يتفق} قاصرة بقدر او فالك باعلم او غير ذلك
 لا فتقر في صفاته الى ذلك العن فيكون ممسكاً هذا خلط
ثالث ذهبت الاشاعة الى انه يقع قادر بقدره وعالم
 بعلمه وحي مجياة الى غير ذلك من الصفات وهو معان
 وبنية زائدة على دانه قايمة بها ^{ومما} قالت البهشيمة
 تقع مساوي لغيره من الذوات بحالة تسمى الالهية
 وتلك الحالة توجب له احوال اربع هي القادر والقائم
 والموجود والحال عندهم صفة الوجود لا توصف بالوجود
 ولا بالعدم والمباري تقع قادراً باعتبار تلك القادرة
 وعالمها باعتبار تلك العالمة الى غير ذلك وقالت
 الحكماء والمحققون من المتكلمين انه يقع قادراً لذاته وعالمها
 لذاته الى غير ذلك من الصفات وما يقصود منه الزيادة
 من قولنا ذات عالمة وقادرة فذلك امور اعتبارية زائدة

والحي

في الذهن لا في الخارج وهو الحق لنا انه لو كان قادراً بعد
او قادراً او عالم بالعلم او عالم به الى غيره ذلك من الصفات
لزم افتقار الواجب في صفاته الى غيره لان تلك الصفات
والاحوال مغايرة لذاته قطعاً وكل مفتقر الى غيره ممكن
فلو كانت صفاته زائدة على ذاته لكان ممكناً هذا خلاف
قال السابعة انه يقع غنى ليس يحتاج لان وجوب
وجوده دون غيره يقتضي استغناءه عن غيره واقتدار
غيره اليه **اخر** من صفاته السلبية كون ليس يحتاج الي
غيره مطلقاً لا في ذاته ولا في صفاته ذلك لان الوجوب
الوجود ثابت له مقتضى استغناءه مطلقاً عن مجموع
ما عداه فلو كان محتاجاً لزم افتقاره فيكون ممكناً مع الله
عند بل البار يتبع مستغن عن مجموع ما عداه والكل شئ
من شئحات جوده في ذاته من ذلك وجوده **قال** **الاشرف**
في العدل وفيه يبحث الاول انه تعالى عادل لا يفعل قبيحاً

ولا يفعل بالواجب اذا العقل قاض بالقدر ان من الافعال
ما هو حسن كرمه الودية والاحسان والصدق النافع و
بعضها ما هو قبيح كالظلم والكذب الضار ولهذا حكم بها
من نفي الشرائع كالملاحدة والحدود ولاخلافها في اعتبارها
لان اعتبارها في الكذب حيث فيه من الشائع **اخر** لما فرغ
من مباحث التوحيد شرح في مباحث العدل والمعاد بالعدل
هو تنزيهه عن فعل القبيح والاخلال بالواجب
ولما توقفت ذلك على معرفة الحق والعقليات
فقد البحث فيه واعلم ان الفعل ضروري في التصور وهو
امان ان يكون له وصف في ذاته على حد ذاته او لا الثاني كونه
الساخي والناهي والاول امان ان ينزه العقل عن الزايد
او لا والاول هو القبح والنافع هو الذي لا ينزه العقل
منه امان ان يتساوى فعله وتركه وهو المباح او لا يتساوى
فان ترجح تركه فهو المكروه وان ترجح فعله فالما مع النعم

من تركه وهو الواجب ان مع جواز تركه وهو المندوب ما اذا
تقرر ذلك فاعلم ان الحسن والقيع يتساوىان على ذلك معاً
الاول ان كون الشيء صفة كمال كقولنا العاقل حسن او صفة
نقص كقولنا الجاهل قبيح الثاني ذكر الشيء باسمه للطبع
كالمتقنات او منافعها كالألمة الشاك كون الحسن ما
يستحق على فعله المدح عاجلاً والثواب اجلاً والقيع ما
يستحق على فعله الذم عاجلاً والعقاب اجلاً ولائحة
في كونها عقليتين بالاعتبار الاولين واما بالاعتبار
الثالث فاختلاف المتكلمين فيه ففالة الاشاعر ليس
يعقل ما يرد على الحسن والقيع فهذا المعنى بل
الشرع فاحسنه فهو الحسن وما يجهل فهو القبيح وقال
المعتزلة والامامية في العقل ما يرد على ذلك فالحسن
حسن في نفسه والقيع قبيح في نفسه سري حكم الشارع
بذلك او لا فهو اعلى ذلك بوجوه الاول انما يعلم بالضرورة

حسن

حسن بعض الافعال كالصدق النافع والافسان والاشارة
ومرارة الرديئة وانقاذ المملوك وامثال ذلك قبيح بعض كالكذب
الفساد والظلم والاسائة غير المستحقة وامثال ذلك من غير
مخالفة شك فيه ولذا كان هذا العلم موكولاً في جملة
الامعان فانما اذا قلنا الشخص ان صدقت فلك دينار وان
كذبت فلك دينار واسترعى الامر ان بالنسبة اليه فانه
يجوز عقده بميل الى الصدق الثاني لو كان المدين للحسن
والقيع هو الشرع لا غير لزم ان لا يتحققا بدون والآخر
باطل فاللزوم مثله امثاليات اللزوم فلا متناع تحقق
المشروط بدون شرط جزئية امثاليات بطلان الا
فان من لا يعتقد الشرع ولا يحكم به كالخوذة والهند يعتقدون
حسن بعض الافعال وقبيح بعض من غير توقف في ذلك
فلو كان انما يعلم بالشرع لما حكم به بغير انما لو انما
الحسن والقيع العقليان انما اتفق الحسن والقيع الشرعيان

هو انه الثالث

واللازم بل لثبوتنا فكذا المذموم وبيان الملازمة
لانتفاء كذب حديد من الشائع اذا العقل لم يحكم
بقبحه وهو لا يقبح كذب نفسه واذا انتفى انتفى الكذب
منه انتفى. **الشرع** يحسن ما يحسنه ويجتنب ما يجتنبه
بقبحه **الشرع** انا فاعلم ان الضرورة فاضية بذلك للفرق
الضروري بين سقوط الانسان من سطح ونزوله منه
على الدرع لا تمنع تكليفنا بشئ فلا نحسنه ولتقبح ان
يخلق الفعل فرعية بناء عليه والسمع **الشرع** ذهب لغير المحرمين
الاشعري ومن تابعه الي ان الافعال كلها واقعة بقدر
الله تعالى وان لا فعل للعبد اصلا وقيل لبعض الاشعري
ان ذات الفعل من الله والعبد له الكسب **الشرع** والكسب
بان كون الفعل طاعة او عصية وقيل بعضهم معناه ان
العبد اذا ضم العزم خلق الله مع الفعل عقيدة وقيل
المعتزلة والزيدية والامامية ان الافعال الصادرة من

العبد

العبد وصفاته او الكسب الذي ذكره كلها واقعة بقدر
العبد واختياره وان لم يكن مجبور على فعله بل انه ان يفعل
وله ان لا يفعل وهو الحق لم يكن الأول انما نجد تفرقه
ضروري بين صدور الفعل من تابع القصد والذاتي
كالنزول من السطح على الدرع وبين صدور الفعل من
كالسقوط منه لمع القاهر او مع الغلبة فانما اقتضى
على الترتيب الأول دون الثاني ولو كانت الافعال
ليست متساويات على تفرقة واحدة من غير فرق فكذلك
حاصل فيكون متساويا هو المطلوب الثالث لو لم يكن العبد
موجبا لافعاله لاستغنى عن تكليفه والالزام التكليف بالافعال
يطاق وانما قلنا ذلك لان حيفه غير قادر على ما كانت
به فلو كانت كان تكليفا بما لا يطاق وهو باطل بالاجماع واذا
لم يكن مكلفا لم يكن غاصبا بالمخالفة لكنه غاصب بالاجماع
الثالث انه لو لم يكن العبد قادرا لموجد الافعال كانت

اظلم الظالمين وبيان ذلك ان الفعل القبيح اذا كان صادرا
 منه منع استحالة معاقبة العبد عليه لانه لو فعله لكانه شيئا
 اتعاقبا فيكون ظاهرا تعالى الله عن ذلك الرابع الكتاب
 العزيز الذي هو فرقان بين الحق والباطل مخرج بالصفحة
 الفعل الى العبد وانه واقع بمشيئته لقوله تعالى فويل للذين
 يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من غيرنا
 يخزيهم كل امر ياكسب ^{ههه} خيرا بآكسب بما كانت تعملون الى غير
 ذلك وكذلك آيات الوعد والوعيد والامر والمندح
 وهو اكبر من ان يحصى **قال** الثالث في استحالة القبيح
 عليه تعالى لازله صارف عنه وهو عليه بالقبيح ولا يلبي
 له اليه لانه اما ان يلبي الحاجة المستغنى عليه والحكم وهو
 مشغوف هنا ولا نه لو كان صدوره منه استمع اشياء النعمان
القول ليقتل ان يكون الباري تعالى فاعلة للقبيح هو
 مذهب المعتزلة وعندنا الامشاعة هو فاعل لكل حسنا

او شيئا

او شيئا والدليل على ما قلنا وجهان الاول ان الصادق عنه
 موجد والباري الوجودي وكل ما كان كذلك استمع الفعل
 عنه ضرورة اما وجوه الصارف فهو القبيح والله تعالى عالم
 به وما اعده الداعي فلاته اما ان يلبي الحاجة المستغنى اليه هو
 عليه محال لانه غير محتاج واما ان يلبي الحكمة الموجودة فيه
 محال ايضا لان القبيح لا حكمة فيه **الثاني** انه لو جاز منه
 فعل القبيح استمع شئ اثبات النبوات واللازم باطل اجماعا
 فاللازم ومثله بيان الملازمة انه حديد لا يقيح منه صدق
 الكاذب ومع ذلك لا يمكن الجزم بصحة النبوة وهو ظاهر **قال**
 في استحالة ارادة القبيح لانهما ^{عليه} **القول** ذهب الاشاعرة انه
 تعالى يريد لجميع الكائنات حسنة كائنت او قبيحة شر
 كانت او خيرا ايمان كانت او كفرة لانه موجد لكل فهو مريد
 له وفيه المعتزلة الى استحالة ارادة القبيح والكفر وهو الحق
 لان ارادة قبيح ايضا قبيحة لانه لم ضرورة ان العقل كما

بأنه من فاعل القبح فكذلك مريد ولا أمره فقول المصنف رحمه
 الله تعالى في الآية الثانية التي فيها بلزوم امتناع فعل القبح امتناع الـ
قال الرابع انه تعالى جعل الغرض للدلالة القرآن عليه ولا
 ستلزام فنية العيب وهو قبح **اقول** ذهب الأشاعرة
 الى انه تعالى لا يفعل الغرض والا لكان ناقصاً مستكلاً
 بذلك الغرض وقالت المعتزلة ان افعاله تقع بفعله يا
 لا غرض والا لكان عابثاً فعلى الله عنه وهو مذهب
 اصحابنا امامية وهو الحق لوجهين ففعل وعقل هما
 التعلق فلذلك القرآن عليه ظاهر كقوله **تَعْبُدُونِ** اِنَّمَا
خَلَقْنَاكُمْ اَعْبُدُوا وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ
 وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِإِذْنِكَ
 ظَنُّوا الَّذِي كَفَرُوا مِنَ الْعَقْلِ فَمَا بَرَأُوا ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ
 عابثاً ولا لزوم باطل اما بيان اللزوم فظاهر واما بيان
 بطلان اللزوم فلان العيب قبح والقبح لا يغطاه الحكم

هذا هو الوجه الرابع في رد المعتزلة

وتما قولهم لو كان فاعلاً لغرض لكان مستكلاً بذلك الغرض
 فانما يلزم الاستكمال لله لو كان الغرض غايته اليه لكنه
 ليس كذلك بل هو غايته لتمامه الى منفعة العبد ولا يقتضي
 نظمه الوجوه فلذلك الغرض لا يلزم منه الاستكمال **قال**
 وليس الغرض الاضرار لبقعه بل للنفع **اقول** لما ثبت انه
 فعله تعالى معلل بالاعراض وان الغرض غايته الى غيره
 فليس الغرض حينئذ الاضرار الى الغير لان ذلك قبح عند
 العقلاء كمن قدح الى غيره طعاماً مسموماً يريد قتله ولا
 يمكن الغرض الاضرار لغيره ان يكون للنفع وهو المطلق
قال فلا يرد من التكليف وهو عيب من عجب طاعته
 على ما فيه مشقة على جهة الابتداء بشرط الاعادة
اقول لما ثبت ان الغرض من فعله تعالى يقع العبد
 ولا نفع حقيقي الا الثواب لان ما عده امداد ضرر
 او جلب نفع غير مستقر ولا يحسن ان يكون ذلك غرضاً

لمخلق العبد من الثواب يقع الابتداء كما يأتي فاقصت الحكمة
 توسط التكليف والتكليف ماخوذة من الكلفة وموجب
 المشقة واصطلاحا ما ذكره المصنف رحمه الله فالبعث على
 الشيء هو المحل عليه ومن يجب طاعته هو الله تعالى فذلك
 قال علي حجة الابتداء لأن وجوب طاعة غيره لله تعالى
 وقوله علي ما فيه مشقة اعتزاز عما لا يشقه في التكليف
 على النكاح المستلزم لكل المستلزم من الأطمع وقوله بنحو
 1 عامه المكلف بما كلف به وهو من شروط حسن التكليف
 وشروط حسنة ثلاثة الأول عايدة إلى التكليف نفسه
 وموافق الأول انفا المفسدة فيه لأنه فيجب الثاني فقد
 على وقت الفعل الثالث إمكان مغلقة لأنه يقع التكليف
 بالتحصيل الرابع ثبوت صفة زائدة على حسنة إذا تكليف
 بالمباح الثاني عايدة إلى المكلف وهو فاعل التكليف
 وهي أربعة الأول علمه بصفات الفعل من كونه حسنا

كالتي لا بد منها والحمد لله رب العالمين

أو تبي الثاني علمه بقدر ما يستحقه كل واحد من المكلفين
 من ثواب أو عقاب الثالث قدرة على اتصال المسحق
 الرابع كونه غير فاعل إلى القبيح الخامس عايدة إلى المكلف
 وهو محل التكليف وهي الثلاثة الأول قدرة على الفعل
 لاحتياجه لتكليف ما لا يطاق كتكليف الأعشى فقط المحف
 والذين الطمان الثاني علمه بما كلف به أو إمكان علمه
 به فالجمل المتكلم من العلم غير الثالث إمكان الفاعل
 ثم يتعلق التكليف بشاغل أو وطن أو محل أما العلم فلما
 عقلي كالعلم بالله وصفاته وعدله والنبوت والامانة
 أو سمعي كالشهادات وأما الفطن فيكون في جهة القبلة
 ولما العمل فكل العبادات **ثالث** والألكن مغريا
 بالقبيح حيث خلق الشهوات فينا والميل إلى القبيح والنزوع
 عن الحسن فلا بد من زاجر وهو التكليف **أقرب** هذا
 أشار إلى وجوب التكليف في الحكمة وهو مذهب

معذور

المعتزلة وهو الحق خلافا للاشعرية فاتهم لم يوجبوا على الله
 قبح شيء لا تكليف ولا غيره والدليل على ما قلناه انه
 لو ادرك لكان الله فاعلا للقيح وبيان ذلك انه خلق
 في العبد الشهادة والميل الى القبح والتفوق عن الحسن
 فلو لم يعرفه عند ذلك لم يكن له وجوب الواجب وقبح القبح
 ويعتد ويتوعد والالكان مغربا بالقبح والاغرا بالقبح
 قبح **فان** والعلم غير كاف لاستنبال الذم في قضا
 الوطر هذا جواب سؤال مقدم تقدير السؤال انه لم لا
 يكون العلم باستحقاق ذم على القبح ناجزا عند العلم
 باستحقاق المدح على الحسن داعيا اليه ومع الاحكام الي
 التكليف المحصول الغرض بدونه الجواب المصنف بان
 العلم غير كاف لانه كثيرا ما يجهل الذم على القبح مع
 قضا الوطر منه خصوصا مع حصول الدواعي الخفية
 التي هي في الأكثر تكون ظاهرة للدواعي العقلية **فان**

ان قوله

وجه حخته التعريف للثواب اعني النفع المستحق للقائ
 للتعظيم والاجال الذي يستحيل الابتداء **فان** هذا
 ايضا جواب سؤال مقدم تقدير السؤال ان وجه حسن
 التكليف اما حصول العقاب وهو باطل قطعاً او حصول
 الثواب وهو باطل ايضا الوجهين الاول ان الكافر الذي
 يموت على كفره مع عدم حصول الثواب له الشافعي ان
 الثواب مقدور لله ابتداء فلا فائدة في توسط التكليف
 الجواب عنه بان وجه حخته هو التعريف للثواب لا حصول
 الثواب والتعريف طام بالنسبة الي المؤمن والكافر وكن
 الثواب مقدور لله ابتداء مسلم لكن يستحيل الابتداء
 من غير توسط التكليف لانه مشتمل على التعظيم وتعظيم شيء
 عقلاً وقول المصنف في تعريف الثواب النفع المستحق
 فالنفع يشتمل الثواب والتفضل والعرض بمعنى المستحق
 خرج التفضل وبمعنى المقارنة للتعظيم خرج العرض الخارج



انه تعالى يجب عليه فعل اللطف وهو ما يقرب الى الطاعة
ويبعد عن المعصية ولا حظ له في التمكن ولا يبلغ الاطلا
لتوقف غرض المكلف عليه فان المراد للفعل من غيره
اذا علم انه لا يفعل الا بفعل يفعله المراد من غيره
مشقة فلو لم يفعل له كان ناقضا لغرضه وهو قبيح عقلا
ما يتوقف عليه ايقاع الطاعة وارتقاء المعصية تارة
يكون التوقف عليه لازما ويبدو ان لا يقع الفعل وذلك
كالقدرة والآلة وتارة لا يكون كذلك بل يكون
المكلف باعتبار ما يتوقف عليه ادعي واقرب الى الفعل
الطاعة وارتقاء المعصية وذلك هو اللطف فقوله
ولا حظ له في التمكن اشارة الى القسم الاول كالقدرة
فانها ليست لطفا في الفعل بل شرط في مكانه وقوله
ولا يبلغ الاطلا انه لو بلغ الاطلا كان منافيا للتكليف
اذ انقر هذا فاعلم ان اللطف تارة يكون من فعل الله

اقول

تعالى فيجب عليه وتارة يكون من فعل المكلف فيجب عليه
تتم اشعاره واجبا عليه وتارة يكون من فعل غيره فاما بشرط
في التكليف العلم واجبا الله تعالى ذلك الفعل على ذلك
الغرض واشباهه عليه وانما قلت ان وجوب ذلك كله على الله
لان لو لم يكن كذلك لكان ناقضا لغرضه ونقض الغرض قبيح عقلا
ويبان ذلك المراد من غيره فعلم ان الافعال ويعلم ان
المراد ان المراد منه لا يفعل الفعل المطلوب الا مع فعل
يفعله المراد مع المراد من نوع ملاحظة او مشابه او اصل
وقد السعي اليه وامثال ذلك من غير مشقة عليه في ذلك
فلو لم يفعل ذلك مع تفهده ارادة لعدو العقل ناقضا
لغرضه ومنه على ذلك وكذا نقول في حق الباري تعالى
مع ارادة ايقاع الطاعة وارتقاء المعصية فلو لم يفعل
ما يتوقف عليه لكان ناقضا لغرضه ونقض الغرض قبيح
الله عنه **فان** السادسة انه تعالى يجب عليه فعل غرض



الآله الصادر عنه ومعنى العوض هو النفع المستحق الخالي
 من التعظيم والاحلال ^{ولا} كان ظالمنافع الله عنه ^{ويجب} زيادة
 علي ^{ولا} كان غائباً ^{الاول} والآله الحاصل الحيوان لما
 ان يعلم فيه وجهه من وجوه النفع فلذلك يصدر عنها
 خاصة او لا يعلم فيه ذلك فيكون حسناً وقد ذكر الحسن الآله
 وجوه الاول كونه مستحقاً الثاني كونه مشتملاً علي النفع
 الثالث العايد الي المتأله الثالث كونه مشتملاً علي دفع
 الضرر الرابع عنه الرابع كونه يجري العادة الخامس كونه
 مشتملاً علي وجه النفع وذلك الحسن وقد يكون صادراً
 عنه تعالى علي وجه النفع فيجب امر ان احدهما العوض
 عنه ^{لا} والالكان ظالمنا تعالى الله عنه ^{لا} كل ما قل لا يصح في
 الشاهد اياهم شخص ليعرضه عوض الله من غير زيادة لا
 شتماله العبيد وثابتها شتماله علي اللطف اما المتأله
 او لغيره ليخرج عن الحب ^{لما} كان صادراً عنها فافهمه

وجهه من وجوه النفع فيجب عليه الانتفاع بالتأله من المولى
 لعدله وللدلالة السمع عليه ويكون العوض هنا مساوياً
 للآله والالكان ظالمنا وهذا هو الاول العوض هو النفع
 المستحق الخالي من التعظيم والاحلال فمقتضى المستحق ^{المتفضل}
 ومقتضى الخلو من التعظيم خرج الثواب ^{الثاني} يجب دفع
 العوض لا يحسن في الشاهد ركب الامر الخطم ومكايده
 الثالث العظمة لنفع منقطع قليل الثالث العوض لا يجب
 حصوله في الدنيا لجواز ان يعلم الله الصلحة في تأخير
 بل قد يكون حاصله في الدنيا وقد يكون الرابع الذي ^{الذي}
 المرعوض الله في الآخرة ^{لكن} ان كان من اهل الثواب فيكفيه
 اتصال عوضه اليه بان يعرفه الله تعالى على الاوقات
 او يفضل عليه ^{لما} وان كان اهل العقاب اسقط به
 جزا من عقابه بحيث لا يظهر له التعذيب بان يعرفه القدر
 على الاوقات الخامس الآله الصادر عنها بامرهم ^{وايا}

او من الناسب

والصادق عن غير العاقل كالجادات وكذا ما يصدر عنه
من تقويت المنفعة للصحة الغير وانزال الغيوم للحاجة
من غير فعل العبد ^{فقط} ~~للمصلحة~~ من غير العبد ومن ذلك
كله على الله تعالى لعدله وكرمه ^{والله} ~~ما~~ في النبوة النبي هو
الإنسان المخبر عن الله تعالى بغير واسطة احد من البشر ^{ان}
لما فرغ من مباحث العدل اردت ذلك بمباحث النبوة
لتفريعها عليه وعرفت النبي بأنه الإنسان المخبر عن الله تعالى
بغير واسطة احد من البشر فبيده الإنسان يخرج الملك
ويقتد الخبر عن الله يخرج الخبر عن غيره ويقتد عنه
واسطة بشر يخرج الامام والعالم فاما خبران عن الله
بواسطة ^{الشيء} اذ قد روي هذا فاعلم ان النبوة مع حسناتها وجميعة
خلافا للبراهمة واجبة في الحكمة خلافا للاشاعرة والدليل
على ذلك هو انه لما كان المطلوب من ايجاد الخلق
هو المصلحة العائدة اليهم كان اسعافهم بما فيه مصالحهم ^{وذلك}

عما فيه مفاسدهم واجبا في الحكمة وذلك ما في احوال معاشهم
او احوال معادهم اما احوال معاشهم فهو انه لما كانت الضرورة
داعيه في حفظ النوع الانساني الى الاجتماع الذي يحصل
معه معاونته كل واحد لصاحبه فمما يحتاج اليه استلزام
ذلك الاجتماع تجاوزا وتنازعا يحصلان من محبة كل لنفسه
وارادة المنفعة لهما دون غيره بحيث يقتضي ذلك الى
فساد النوع واضمحلاله فاقضت الحكمة وجود عدلين
شرعا يخبرون بين النوع بحيث ينفذ كل الى امره وينتقى
عند غمهم زجرا ثم لو فرض ذلك الشرع اليهم لم يحصل ما كان
اولا اذ لكل واحد راي يقتضي عقده وميل بوجه طبعه
فلا بد حينئذ من شائع متميز بايات ودلائل تدل
على صدقه كي يشرع ذلك الشرع مبلغا له عن ربه فيصير
يعدونه الطمع ويتوقعد العاصي ليكون ذلك دافعا الى
انقيادهم الى امره ونهيه ولما في احوال معادهم فهو

انه لما كانت السعادة الآخرة لا تحصل الا بحال النفس
 بالمعارف الحقيقية والاعمال الصالحة وكان التعلق بالآخرة
 الدنيوية وانغمار العقل في الملاهي البدنية مانعا من ذلك
 ذلك على الوجه الآخر والمنع الاضرب لم يحصل اذ اكد
 لكن مع مخالفة الشك ومعارضته الوهم فلا يذبح من وجه
 شخص لم يحصل له ذلك التعلق بالمنع بحيث يقرر لهم
 الدلائل ويوضحها وينزع الشبهات ويدفعها ويقصد
 بما اعتدت اليه عقولهم وبين لهم ما يقتدوا اليه ويكره
 معيذهم وخالفهم ويقرهم العباد والاعمال الصالحة
 وكيف هي على وجه يجب علم الزلفى عند ربهم ويكره
 عليهم ليستحفظ التذكير في لايتقوا في عليهم السهر والنيا
 اللذان هما كالطبيعة السائدة للانسان وفي ذلك الشخص
 المفتقر اليه في احوال المعاش والمعاد هو النبي واجبه
 في الحكمة وهو المطلوب **قال** ومنه ما ملكت الاذن في نبوة

نبينا محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب رسول الله لانه ظهر
 على يد المعجزة القرآن واشتاق القوم بفتح الماء من بين
 اصابعه واشباع الخلق الكثير من الطعام القليل وفتح
 الحصى في كفه وهي اكثر من ان تحصى وادعى النبوة فيكون
 صادقا ولا الزم اشراره المكلفين بالقبض فيكون محالا **قال**
 لما كانت الصالحات تختلف بحسب اختلاف الايمان والاشهاد
 كالمريض الذي تختلف احواله في المعالجة واستعمال الادوية
 بحسب اختلاف مزاجه في ثلاثة في المرض بحسب يعالج
 في وقت آخر بما يحصل معالجته به في آخر كانت النبوة
 والتشريع مختلفين بحسب اختلاف مصالح الخلق في زمان
 واتصافهم وذلك هو السبب في نسخ الشرائع بعضها ببعض
 الي ان انتهت النبوة والتشريع الي نبينا محمد صلى الله عليه
 واله الذي اقتضت الحكمة كون نبوته وشريعته ماسخيتين
 لماقتضها باقيتين ببقاء التكليف والدليل على صحة

نبوة صلى الله عليه وآله هو انه ادعى النبوة وظهر المعجز على يده وكل
 من كان كذلك كان ينبغي ان يحتاج الى بيان امور ثلاثة
 الاول انه ادعى النبوة الثاني انه ظهر المعجز على يده الثالث
 انه كل من كان كذلك فهو نبي حق اما الاول فهو ثابت انما
 من الناس بحيث لا ينكره احدا ولما الثاني فلان المعجز الا
 هو الخارق للعادة المطابق للدعوى المقترنة على الخلق
 الايتان بمثله اما اعتبار خرق العادة اذ لو لا ما كان
 معجزا كطالع الشمس من مشرقها واما مطابقة الدعوى
 فلذلك انه على صدق مدعية لو خالف كما في قصة مسيلة
 الكلب لما دل على الصدق ولما التقدر على الخلق
 فلا بد لو كان كذا للرجوع لما دل على النبوة ولا شك في
 ظهور المعجزات على يد نبي الله صلى الله عليه وآله وذلك معلوم بالتواتر
 الذي يعين العلم ضرورة من ذلك القرآن الكريم الذي
 متحد به الخلق وطلب منهم الايتان بمثله فلم يقيدوا

على ذلك ونجحت عنه مصانيع الخطايا من العرب العرباء
 حتى دعاهم الى محاربة وشاقة الذي حصل به ذهاب
 نفوسهم واموالهم وحي ذراهم وبنائهم مع انهم كانوا قد
 على دفع ذلك لتكتمهم من مفردات الالفاظ وتركها ضامنا
 مع انهم اهل الفصاحة والبلاغة والكلام والخطب والمجادلة
 والاجابة فعندهم لم من ذلك الى الخارجه دليل على عجزهم
 اذا العاقل لا يجتهد الا الصعب مع انجام الاسهل الا المعجزه
 ومن ذلك انشقاق القمر ونوح الماء من بين اصابعه
 واشباع الخلق الكثر من الطعام اليسير وفتح الحصى
 في كفه وكلام الذراع المسموم وحين الخنزير وكلام الحيوان الصائغ
 والاحبار بالمعجزات واستجاب دعائهم وغير ذلك مما لا يحصى
 كثرة وذلك في كتب المعجزات والتواريخ حتى حفظ عنه
 ما ينبت على الالف اغصنها واشتهر بها الكتاب العزيز
 الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا مثله

الطباع ولا تحجة الامناع ولا تخلق بكنز الرب اليه ولا يخلي
 الظلمات الابوابا الثالث قلانه لو لم يكن صادقا في حق
 النبي لكان كاذبا وهو باطل اذ يلزم منه اخراء المكلفين
 باتباع الكاذب وفي ذلك لا يفعله الحكيم **ف** الثاني
 في وجوب العصمة العصة لطف خفي يفعله الله بالكاف
 بحيث لا يكون له داعي الي ترك الطاعة وار تكلم بالعصمة
 مع قدرته على ذلك لانه لو اذ كان لم يحصل الوثوق بيقوله
 فاشتقت فائدة البعثة وهو محال **ف** قوله اعلم ان المعصية
 يشاؤك غيرة في الالطاف المقررة ويحصل له زائدا على
 ذلك لاجل ملكة تقساينة لطف يفعله الله به بحيث
 لا يختار معه ترك طاعته ولا فضل معصية مع قدرته
 على ذلك ونهب بفضلهم الي ان المعصية لا يمكنه الاثبات
 بالعاصي وهو باطل والالما استحق مدحا اذا قدر
 هذا فاعلم ان الناس اختلفوا في عصمة الانبياء وهم فخر

ان
 الخواص عليهم الذنوب وعندهم كل ذنب كفر والحشوية خذوا
 ولا اقله على الكبار ومنهم من ينهاهم عن الاسهوا وجوزوا
 طاعة الصغار ولا اشعية من الكبار مطلقا وجوزوا
 الصغار سها والامامية وجوب العصمة مطلقا عن كل
 عدا وسها وهو الحق لو جهين الاول ما اشار اليه المص
 وتقديره انه لو لم يكن الانبياء معصومين لاشتقت فائدة
 البعثة والاذن باطل فالمراد منه بيان الملازمة انه
 اذا جازت المعصية لم يحصل الوثوق بصحة قوله ليجوز
 الكذب عليهم واذا لم يحصل الوثوق لم يحصل الانقياد
 لامرهم ونهيم فاشتقت فائدة عصمتهم وهو محال الثاني لو جازت
 عنهم الذنوب لوجب اتباعهم لئلا لا يقتل على وجوب اتباعهم
 لكن الامر حينئذ باتباعهم محال لانه فيجب فيكون صدقا
 الذنوب عنهم محال وهو المطلوب **ف** الثالث انه معصوم
 من اول عمره الي آخره لعدم انقياد القلب الي طاعة

من عهد منة في سالف عمره من اخراج العامي والكاتب
 وما يتفر النفس منه **اقرب** ذهب القائلين بعتهم
 فيما نقلناه عنهم الى اختصاص ذلك بما بعد الرعي واما
 قبله فنقول عنهم الكفر والاشراك على الذنب وقال الحكماء
 بوجوب العصمة مطلقا قبل الرعي وبعدة الى اخر العمر
 والدليل على ما ذكره المحرم من الله ظاهر والمطالع
 في الكتاب العزيز والخبار ما يؤيد صدق الذنب عنهم
 فحمل على ترار الراجي جمع بين ما دل العقل عليه
 وبين صحة النقل مع ان جميع ذلك قد ذكر له وجرده
 ومحل تذكره في مواضعها وعليه في ذلك بمطالعة
 كتاب تنزيل انبيا الذي رتب السيد المرتضى علم الهدى في
 امير المؤمنين رحمه الله وغيره من الكتب ولو اخرج الاطالة
 لذكرنا شبهة من ذلك **قال** الداعي يجب ان يكون افضل
 من محض اهل زمانه ليقيم تقديم الفضول على الفاضل

مذك

عقل وسعاً قال الله تع افتره يدي الى الحق احق ان يتبع
 امر من لا يهدي الا ان يهدي فالكيف تحكمون **اقرب**
 يجب انصاف النبي بجميع الكمالا والاضايل ويجب
 ان يكون في ذلك افضل واكمل من كل واحد من اهل زمانه
 لانه يقع من الحكيم الجزية ان يقدم الفضول المحتاج اليه
 التحميل على الفاضل المكل عقلاً وسعاً اما عقلاً فظاهر
 ويقع في الشاهد ان يجعل مبتدئاً في الفقه مقدماً على
 ابن عباس وغيره من الفقهاء او يجعل مبتدئاً في المنطق
 مقدراً على ارسطو ومبتدئاً في النحو مقدماً على سيبويه
 والتحليل وكذا في كل فن من الفنون واما سماعاً فانا
 اشار اليه سبحانه في الآية المذكورة وغيره الخاص بحجب
 ان يكون منزهاً عن ذنات الآباء ومجهر الامهات وعن
 زنايل الخلق والعيوب الخلقية لما ذاك من النقص
 فيقط محله من القلوب والمطلوب خلافة **اقرب** لما



كان الطالب من الخلق هو الاقتداء التام بالنبي والقبول
 القلوب عليه وحيث ان يكون مستحقا لموصاف الحماد
 ومن كمال العقل في الذكاء والفضيلة وعدم البهوت وقوة
 الرأي والشامة والنجدة والعفة والشجاعة والكثرة والنفا
 والجود والايثار والغيرة والرافة والرحمة والتواضع و
 اللين وغير ذلك وان يكون منزها عن كل ما يوجب
 الشكر عند انا بالنسبة الى الخارج عنه فكما في دناءة الآباء
 وعمل الامهات وامان في احواله فكما في الاكل على الطريق
 وبجالة الاكل ان لا يكون خائبا او مجاما او ذابلا
 او حائشا وغيره من الصالح الرزيلة وامان اخلافة فكما في
 والمجمل والمحد والعظاظة على السفد والغلظة والجل
 والحنين والمجنون والمحرص على الدنيا والافبال عليها ومراعاة
 اهله وامان فاتهم في امر الله وغير ذلك من الرذائل
 وامان اطباهم كالبرص والجنون والاحتم
 تاليله والاسلم في ذلك من نقص المرحب بسقوط علب القلوب

قال الفصل الثاني في الامامة ومنه مباحث **الاول** الامامة رئاسة
 عامة في امور الدين والدنيا الشخص من الأشخاص وهي قسمة
 عقلا لا ان الامامة لطف لا تفكر قطعا ان الناس في
 كان لهم رئيس مهييئ مطاع يصفى المظلمة الظالم ويرى الظالم
 عن ظلمه كما في الصالح اقرب ومن الفساد ابعد وقد
 تقدر ان اللطف واجب على الله **اقرب** هذا في البحث وهو
 بحث الامامة من توافيق النبوة وفروعها والامامة رئاسة
 عامة في امور الدين والدنيا الشخص انساني فالرئاسة جنس
 قريب والجنس البعيد هو النبوة وكونها عامة فضل يفضلها
 عن ولاية القضاء والنفاز وفي الدين والدنيا يار لبقائها
 فانها كما تكون في الدين فكذلك في الدنيا وكونها الشخص نشا
 فترشادة الى امرين احدهما ان مستحقها يكون شخصيا **وهنا**
 معهودا من الله ورسوله لاني شخصي يثق وثانيها ان لا يجز
 ان يكون مستحقها اكثر من واحد و زاد بعض الفضلاء في **التميز**

منه مباحث

بحق الامامة وقال في تعريفها الامامة رئاسة عامة في امور
الدين والدنيا الخلفا لشان في بحق الامامة واحترامها
عن نايب يفوض اليه الامانة عموم الولاية فان رياسته
عامة لكن ليست بالامامة والحق ان ذلك يخرج بعقيد
العموم فان النايب المذكور لا رياسته له على امته فلا
تكون رياسته علمه ومع ذلك كله فالقرين ينطبق على
النوع في تنفيذ زلزاله فيه بحق النايب ^{الحي} عن النبي صلى الله عليه
وسلم بشرنا اذ عرفنا هذا فاعلم ان الناس اختلفوا في الامامة
هل هي واجبة ام لا فتلك المخارج لا هنا ليست واجبة
مطلقة او قالت الاشاعرة والمعتزلة يوجبها على الخلق
ثم اختلفوا فتلك الاشاعرة ذلك معلوم سمعنا وقالت
المعتزلة ^{عقلا} يوجبها على الخلق واختلفوا وقال اصحابنا الامانة
هي واجبة عقلا على الله تعالى وهو عقلا الحق والدليل
على حقيقة هوان الامامة لطيف وكل لطف واجب على الله

فالامامة واجبة على الله ولما اكبر في فقد تقدم بيانها
ولما الصعري فهو ان اللطف كما عرفت هو ما يقرب من الطاعة
ويبعد عن المعصية وهذا المعنى حاصل في الامانة وبيانها
ذلك ان من عرف عواريد الدنيا وجرب قواعد السياسة
علم ضرورة ان الناس اذا كان لهم رئيس مطاع فيما بينهم يرجع
الظالم عن ظلمه والياغي عن بنيده ويضعف المظالم من
ظلمه ومع ذلك يجانبهم على القواعد العقلية والمطامير
الدينية ويرد عنهم عن المفاسد للوجبة لا لخلل النظام
اسرور معاشهم وعن القبايح الموجبة للويل في مفادهم
وهم بحيث يخاف كل واحد مواخذة علي ذلك كانوا
مع ذلك الى الصالح اقرب ومن الفساد البعد ولا يفتق
باللطف الا ذلك واعلم ان كل ما دل على وجوب النبوة
فهو دل على وجوب الامامة اذا الامامة خلافة عن النبوة
قائمة مقامها الا اني تلقي الوحي الالهي بلا واسطة وكما

فكرت الامانة لطف
وهو المطلوب

ان تلك النوع ولجة علي الله تع في الحكمة فكذلك هذا
 ولما الدين قالوا بوجوبها على الخلق فقالوا يجب عليهم
 نصب الرئيس لدفع الضر عن انفسهم ودفعي الضر واجب
 قلنا لا تنزع في كونها دافعة للضرر وكونه واجبا انما
 الشرا في تفويض ذلك الى الخلق لما في ذلك من الاختلاف
 الواقع في تعيين الائمة فيؤدي الى الضرر المطلوب والله
 وايضا اشتراط العصمة وجوب الضر يدفع ذلك **قال**
المبحث الثاني يجب ان يكون الامام معصوما ولا يتسلل
 لان الحاجة الداعية الى الامام هي رادع الظالم عن ظلمه و
 الانصاف ^{من الظالم} لا يظلمه من ظلمه فلو جاز ان يكون غيره معصوما
 لا يقتضي الى الامام آخر ويتسلسل ولا تلوصل العصية
 فان وجب الانكار عليه سقط محله من القلوب وانتفت
 فائدة نصبه وان لم يجب سقوط الامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر وهو محال ولا تحافظ للشرع فلا بد من تعيين

من الزيادة والنقصان ولقولهم مع لائنا لعهد علي الظالمين
اقول لما ثبت وجوب الامامة شرع في تبين الصفات
 التي هي شرط في صحة الامامة فمنها العصمة وقد عرفت
 معناها واختلاف في اشتراطها في الامامة فاشتراطها
 اصحابنا الاثنا عشرية والاسماعيلية خلافا للباقي القدر
 واستدلوا على مذهب اصحابنا بوجوب الاول انه لو لم
 يكن معصوما لزم تناهي الائمة والائمة باطل والملازمة
 مثل بيان الملازمة ناقذة بيننا ان العقل هو جبري
 الامام هي رادع الظالم عن ظلمه والانصاف المطابق
 منه وجعل الرعية على ما فيه مصلحة لهم ورو عنهم عما فيه
 مفاسدهم فلو كان من غير معصومة اقتضى الى امام آخر يرد
 عن خطابه وينقل الكلام الى آخر ويلزم عدم تنامي
 الائمة وهو باطل **الثاني** لو لم يكن الامام معصوما لجازت
 العصية عليه ليقض ظلمه وقبحها وج يلزم اما انتفاء

فأما مقتضى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
والأمر بعقوبة باطل وتكفير المذنبين الزوارة
إذا وقعت المعصية منه فإما أن يجب الانتكاح عليه أو لا
فمن الأول سقوط محله من القلوب وإن يكون ما سواه
بعد أن كان أمراً منهيّاً بعد أن كان ناهياً فمقتضى القفا
المطلوب من نفسه وهي تعظيم محله في القلوب
الاعتقاد لأمره ونهيه ومن الثاني يلزم عدم وجوب
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو باطل إجماعاً
الثالث أنه لحفظ الشرع وكل من كان كذلك وجب
أن يكون معصوماً أما الأول فلا إن الحافظ للشرع
أما الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع أو البراءة ^{بطلان}
أو القياس أو الخبر الواحد أو الاستصحاب وكل واحد
من هذه غير صالح للحافظة أما الكتاب والسنة فلقد كانا
غير وافين بكل الأحكام مع أن الله في كل واقع حكماً

مجب

يجب تحصيله وإما الإجماع فالوجوب الأول نقد في أكثر
الوقائع مع أن الله فيها الحكم الثاني أنه على تقدير عدم
المعصوم لا يكون في الإجماع حجة فيكون الإجماع غير مقيد
لجواز الخطأ على كل واحد منهم فكذلك على الكل وإشارة
بقوله تع فإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ومثل
أولئك الذين خرجوا فعدا قتلهم فإنا هذا الخطاب لا يشوبه
الأمور لمن يجوز عليه الخطأ قطعاً إذ لا يقال إلا إنك
لا نظير إلى السماء لعدم جواز ذلك عليه أما البراءة
الاصولية فلا تلزم ومنها ارتفاع أكثر الأحكام الشرعية
إذ يقال الأصل براءة الذمة من وجوب وعقوبة وإما
الثلاثة الباقية فتشترك في إفاقتها الظن والظن
لا يفتق من الحق شيئاً خصوصاً والدليل قائم في منع
القياس وذلك لأنه مبني على اختلاف المتصفات كوجوب
الصوم آخر يوم من رمضان وتحريمه أول شوال وإتقاناً

مني الاباء عاقله الغيب وذلك يحصل بامر من
 احدهما اعلام المصوم كالنبي فيجبنا عصمة الامام
 وتعيينه وثانيهما اظهار المعجز على يده الدال على صدقه
 في اثنائه الامامة وقال اهل السنة اذا بان للامامة
 شخصاً غلب عندهم استعداده لها واستوفى بشوكة
 علي حفظ الاشهاد صار اماماً وقالت الزيدية كل فاضل
 عالم زاهد خرج بالشيعة وادعى الامامة فهو امام
 الحق خلاف ذلك لوجهين الاول ان الامامة خلافة
 عن الله ورسوله فلا يحصل الا بقوله الثاني اشبهت
 الامامة بالبيعة والدعوة يعنى الى القصد لا احتمال
 ان يتابع كل فرقة منهم شخصاً او يدعي كل فاطمي عالم
 الامامة فيقع التجاذب **قال** الرابع الامام يجب ان يكون
 افضل الرعية كبقائه في النبي صلى الله عليه وآله **انتهى**
 يجب ان يكون الامام افضل زمانه لانه مقدّم على

الكل فلو كان فيهم من هو افضل منه لم تقدم المفضل
 على الفاضل وهو قبح عقلاً وسماً وقد تقدم بيانه
 في النوع **قال** الخامس الامام بعد رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم علي بن ابي طالب عليه السلام بافضل
 بالنسبة لثبوت من النبي ولانه افضل لقوله تعالى
 انفسنا وافئكم مساوي الافضل وافضل لاحتياج
 النبي عليه في الباهلة ولا اله الا الله يجب ان يكون معصوماً
 ولا احد من غيره ممن ادعى له الامامة بمعصومه اجماعاً
 فيكون هو الامام ولانه اعلم لجمع الصحابة في وقايعهم
 ولم يرجع هو الي احد غيره ولقوله امضاكم علياً
 ولانه اهدى من غيره طلق الدنيا ثلاثة **انتهى** لما
 فرغ من شرائط الامامة شرع في تعيين الامام وقد
 اختلف الناس في ذلك فقال قوم ان الامام بعد
 رسول الله صلى الله عليه وآله العباس بن عبد المطلب

بان^ه وقال جمهور المسلمين هو ابو بكر بن ابي قحافة
 باختيار الناس له ^{محمدا} وقالت الشيعة هو علي بن ابي
 طالب بن النضر عليه من الله ورسوله وذلك هو الحق
 وقد استدلل المسلمون على حقيقة جبرج^ه الأول
 ما نقله النقلة متواتر بحيث افاد العلم بيقين^ه من قول
 النبي في حقه سلوا عليه باسم المؤمنين وانت الخليفة
 من بعدي وانت ولي كل مؤمن ومؤمنة بعدي غير
 ذلك من ^{اللقاط} ^{المقصود} الال^ه على المحقود فيكون هو الامام
 وذلك هو المطلوب الثاني انه افضل الناس بعد رسول^ه
 فيكون هو الامام لقم^ه تقديم الفضول على الفاضل
 اما انه افضل فلو جهين الأول انه مساوي النبي والنبي
 افضل فكذلك مساوية والاول يمكن مساوية اما انه
 مساويا ولقوله تع في آية المباهلة وانفسنا وانفسكم
 والمراد بانفسنا هو علي بن ابي طالب لما ثبت بالنقل

لصحيح

ان^ه لغير المراد به هو نفسه
 لصحيح ولا شك انه المراد ان نفسه لبطان الاتحاد فيكون
 المراد به مثله ومساوية كما يقال زيد كالزيد في مثله
 في الشجاعة واذ كان مساويا له كان افضل وهو مطلق
 الثاني ان النبي صلى الله عليه وآله احتاج اليه في المباهلة
 في دعايته دون غيره من الصحابة والاشخاص والمحتاج
 اليه افضل من غيره خصوصا في هذه الواقعة العظيمة التي
 هي من قواعد النبوة ومن سواها الثالث يجب ان يكون
 الامام معصوما ولا شيء فيهم من ادعت لما لا امامة
 بمعصوم فلا شيء من غيره بالامام الصغرى فقد تقدم
 بيانها واما الكبرى ^{فلا} فاجماع على عدم عصمة العباس
 وابي بكر فيكون علي هو المعصوم فيكون علي الامام
 والاول ما خرق الاجماع ^{انما} ^{فانها} لثابتها الغيرة او خلوا
 الزمان من امام المعصوم وكلامنا لبطان الرابع انه
 اعلم الناس بعد رسول الله فيكون هو الامام اما

ووجهه
الأول فلو جئنا الأول أنه كان شديد الحسد والذكاء
والحرص على القبطم واداء المصاحبة للرسول الذي هو الكمال
الطلق بعد الله وكان ع شديد الحجة ^{للكمال} والحرص على
تعليمه وإذا اتفق هذا الشخص وجب أن يكون اعلم من
كل أحد بعد ذلك العلم وهو ظاهر الثاني أن اكابر العلماء
من الصحابة والتابعين كانوا يرجعون اليه في الوقائع التي
تعرض لهم يأخذون بقوله ويرجعون عن اجتهادهم
وذلك في كتب التاريخ والسيرة ^{الثالث} أن ارباب الفنون
في العلوم كلها يرجعون اليه فان اصحاب الفقه يأخذون
بقول ابن عباس وهو كان احد تلامذة حنيفة انه
قال لي انه شرح لي في باب ^{يسمى} الله الرحمن الرحيم من اول
الليل الى آخره وارباب علم الكلام يرجعون اليه اما
المعترلة فيرجعون الي ابي علي الجبائي وهو يرجع في
العلم الي ابي هاشم وهو يرجع الي محمد بن الحنفية

وهو يرجع

وهو يرجع الي علي عليه السلام واما الاشاعة فانهم يرجعون
الي ابي الحسن الاشعري وهو تلميذ ابي علي الجبائي والا
تمامه فرجعهم اليه ظاهر ولو لم يكن الاكابر وهم في
جميع البلاغة وعزيمهم الذي ^{فيه} فرقهم المباحث العقلية من المباحث الالهية
والتي هي في التوحيد والعدل والقضاء والقدر وكيفية
السلوك ومراتب المعارف الحقيقية وقواعد
الخطابية وقوانين البلاغة والفضاحة وغير ذلك
من الفنون لكان فيه غنية ^{في} القيمة وعبرة للمفكر
واما ارباب الفقه فيرجع رؤسا المحدثين من
الفرق الي تلامذة مشهور وفناء ^{يرجع} اليهم في
الفقه المذكورة في مواضعها كحكمه في قصة الخائف
لاجل لايجل فيدعيه وحكمه في قصة صاحب الانفة
وعنه ذلك ^{الرابع} قول النبي في حقه اقتضاكم عليه
ومعلوم ان القضاء يحتاج اليه في العلوم الكثيرة فيكون

محيطاً بها **الناس** قوله عليه السلام لم تجئت الى الدنيا اذ قبلت
 عليها لحكمك بين اهل التوبة بقرائهم وبين اهل
 الاخيل بانجياهم وبين اهل الزبور بزبورهم وبين
 اهل الفرقان بفرقانهم والله ما من آية نزلت في ليل
 او نهار او سهل او جبل الا ما اعلم فيها نزلت في شيء
 نزلت وذلك يدل على احاطة بجميع العلوم الالهية
 فاذا كان اعلم كان متعينا للامامة وهو المطلوب
السادس انه هذه الناس بعد رسول الله ^ص ^{عليه}
 فيكون هو الامام لان الله افضل امارة ^{فيها} ^{انها}
 جدي في ذلك يتبع كلامه في الزهد والمواعظ والاول
^{ان} الزواجر والاعراض عن الدنيا وظهرت آثار
 ذلك عنه حتى طلق الدنيا ثلاثا واعرض عن مسئلتها
 في الماكل والملابس ولم يعرف له احد ورطة في عقل
 وبني حتى انه كان يختم او عية خيرة فقتل لم يبق ذلك

فقال

فقال اخاف ان يصنع لي فيه احد ولدي اذنا ويضيق
 في زهده انه اشر بقوته وقوت عياله للسكين واليتيم
 والاسير حتى نزل في ذلك قرآن وتبين اذكر فضايله
 صلوات الله عليه كدل على افضلية وعصمة **فالسابع**
 والادلة في ذلك لا تحصى كثيرة **الاول** الدلائل على امامة
 علي كثر من ان يحتج ان للمسلم رجة الله وضع كتابا في الامانة
 وبها كتاب الا غير ذكر فيه الف دليل على امامة علي
 في هذا الفن جماعة من العلماء مضفت كثير لا يمكن
 حصرها ولندكر ^{فيها} جملة ذلك تشرفا وتمنا بذكر
 فضايله صلوات الله عليه ^{الاول} قوله تعالى انما وليكم الله وبرو ^{وهو من اجم}
 له والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكاة
 وهم راكعون وذلك يتوقف على مقدمات ^{الاول}
 انما للحصير بالنقل عن اهل اللغة قال **الثاني** انا الزايد الحامي
 الزمار وانما يقع عن احابهم انا او صلي فلو لم يكن

المحصل لما فتحناه **الثانية** المراد بالولي الأولي بالقرينة
 ظاهره ^{او القرب} انه اذ غيظه ذلك من معانيه غيظه صالح هنا قطعاً
 ولكن الثاني باطل لعدم اختصاص النصرة بالمذكورين
 فتبين المعنى الأول الثاني الخطاب للمؤمنين لأننا
 قبله بلا فصل يا أيها الذين آمنوا من يريد منكم عن
 دينه الآية ثم قال إنما وليكم الله وهو له فيكون
 الضمير على ما فهم حقيقة الثالث ^{المراد} بالذي
 آمنوا في الآية هو بعض المؤمنين لوجهين الأول
 لو كان لكل واحد ولياً لنفسه بالمعنى المذكور
 وهو باطل الثاني ان وصفه بوصف غيره حصل لكم
 وهو بيان التوكيع حال الركوع اذا جملة ما هنا طائفة
 الثالث ان المراد بذلك البعض هو علي بن ابي طالب
 خاصة لنقل الصحيح واتفاق اكثر المفسرين على
 انه كان يصلي مثاله سائلاً فاعطاه خاتمة وهو ^{عليه}

واذ كان هو الولي بالقرينة فتبين ان يكون
 هو الامام لاننا لا نعني بالامام الا ذلك الخاص ^{المراد}
 فنقل بقلا متواتر ان النبي لما جع من حجة الوداع
 امرهم بالنزول بعد يومين وقت الظهيرة ووضعت له
 الاحمال شبه المنبر وخطب الناس واستدعاه علياً
 ووقع بدمه وقال ايها الناس اني اوتيتكم بافضلكم
 قالوا انك يا رسول الله فقال من كنت مولاه فهذا علي
 مولاه اللهم وال من والاهم وعاد من عاداهم
 انصر من نصره واخذل من خذله وادبر عن الحق كيف
 ما طار ويكره ذلك عليهم سلاًماً والمراد بالولي
 الاول لان اول الخبر يدل على ذلك وهو قوله الت
 اولي بكم لقوله في حق الكفار ما اكد النار هي
 مولاهم اي اولي بكم وايضاً فان غير ذلك من معانيه
 غير جائز هنا كالجناد والمعتق والخليفة وابي العم



لاستحالة ان يقوم النبي ص في ذلك الوقت الشديد بالحج
ويدعو الناس ويخبر بأشياء لا تريد فائدة فيها بات
يقول ^{من كثر} مولاه فلي مولاه ومن كثر جارة من كثر
او معتقه وابن عمر فلي كذلك واذا كان علي ص هو
الاولى بنينا فيكون هو الامام الخامس وهرده متواتر
العهدة النبي ص قال الصالح انت مني بمنزلة هارون من موسى
الا انه لا نبي بعدي اثبت له جميع منازل هارون
وموسى واستغنى النبوة ومن جملة منازل هارون
من موسى انه كان خليفة لكنه فاقبله وعلي عاش
بعد رسول الله ص فيكون خلافة ثابتة اذ لا موجب
لزلها السادس قوله يا ايها الذين آمنوا اطعوا الله
واطعوا الرسول واولي الامر منكم فالمراد باولي الامر
امام من علمه عصمة او الثاني باطل لاستحالة ان ياخذ الله
بالطاعة المطلقة لمن يجوز عليه الخطا فيبين هو الاول

فيكون

فيكون علي ابن ابي طالب اذ لم تنفع العصمة الا منه وفواؤه
فيكونوا هم المقصودين وهو المطلوب وهذا الاستدلال
بمعينه جاز قوله يا ايها الذين آمنوا اطعوا الله وكونوا
مع الصادقين السابع انه عليه السلام ادعا الامة وظهر
المعجز على يده وكل من كان كذلك فهو صادق وعوا
امانه ادعا الامة فظاهر مشهور في كتب السير
والتواريخ حكاية اقواله وشكاية ومحاطة حتى انه لما
راء تجلدهم عنه فقد في جبرته واشتغل في جميع كتاب
رؤي فطلبوا للبيعة فاستمع فاحضر صواخي بيته الساد
واخرجهم مقهورا ويكفيك الوقوف على شكاية
في هذا المعنى خطبة الموسومة بالشكسية في نفي
البلاغة واما ظهور المعجز فكثير منها قلع باب خير
ومنها مخاطبة الثعبان على منبر الكوفة ومنها قلع الحرة
العظيمة من قعر القلب لما حجز العسكر عن قلعتها ومفاد

الشمس حتى غابت الي موضعها في الفلك وغير ذلك مما
 لا يحصى ولما ان كل من كان كذلك فهو صادق لما تقدم
 في النبوة ^{وهو} ان النبي امان يكون قد نص علي الله او لا
 والثاني باطل للوجهين الاول ان النص علي الله واجب
 تكليفا للدين وبعيد الحافظة فلو اخل به رسول الله
 لم يخل الله بالواجب الثاني انه شقيقه ورافقه
 بالمكاتبين ورعايته لمصالحهم حتى علمهم مواقع
 الاستخار والنجاة وغير ذلك مما لا ينسب له في
 الصلحة الي الامامة فيتحيل في حكمته وعصمته
 ان لا يعين لهم من يرجعون اليه في وقايتهم ومنه
 عونه ^{في} الخ ولم يفرقهم فيعين الاول ولم يبع الضر
 لغير علي واي بكر لاجتماعا فعيين ان يكون المنصوص علي
 اما علي او اي بكر لاجتماعا والثاني باطل فعيين الاول
 اما باطلان الثاني فالوجه الاول انه كان منصوبا عليه

كان

فكان توفيق امر علي السعيه معصية قارحة في امامته ^{في} الشيا
 انه لو كان منصوبا عليه لم يكن ذلك وادعاه في حال بعثته ^{عنه}
 او قبلها اذا استطاع بعد عروس لكنه لم يدع ذلك فلم
 يكن منصوبا عليه الثالث انه لو كان منصوبا عليه لكان
 استقالته من الخلافة في قوله اقبلوني قلت يحجركم علي
 فكيف من اعظم المعاصي اذ هو رة علي الله ورسوله فذكرت
 قارحة في امامته الرابع انه لو كان منصوبا عليه لما اؤخذ
 موته في استحقاقه الامامة لكنه شك حيث قال النبي
 كنت سالت رسول الله مهمل الاضار في هذا الاخر
 امرا الخامس انه لو كان منصوبا عليه لما امر رسول الله
 بالخروج مع جيش اسامة لان كان علي لا وقد نعت
 اليه بنفسه حتى قال نعت الي تقضى ويوشك ان اقبض
 لانه كان جبريل عليه السلام يعادني في القرآن في كل
 صفة موع وانما عارضني به السنة مرتين فلو كان والحال

هذه الامامة هي ابو بكر لا موح بالثقل عند ذلك حدث
 علي خروج الكل ولعل المختلف وانكر عليه لما خلف عنهم
 السادسة ان لا احد من ولد الحسن يصاح غير علي بن
 ابي طالب من الجماعة الذين ادعيت لهم الامامة بصلح
 لها فيعين هو ام الاول فلاتهم فكانوا ظلمة لتقدمتهم
 فلا يالهم عهد الامامة في قوله لا ينال عهد علي الظالمين
فان من بعده ولد الحسن ثم الحسين ثم علي بن
 الحسين ثم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن
 جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد
 ثم الحسن بن علي ثم الخلف المجتهد الموهوب محمد بن الحسن
 صاحب الزمان صلوات الله عليهم اجمعين بقر كل سابق
 علي لاحقه وبالا دالة السابعة **اول** لما فرغ من الخلق
 امامة علي ثم شريعته اثبات امامة الائمة القايمن بالآ
 من بعده والدليل علي من وجوه **اول** النبي من ذلك

في طعن علي بن ابي طالب

القرن

أول

اقرب الوجوه قوله هو الحسين وهذا ولدي امير المؤمنين
 اخو امام ابو ايمر دعه فاسمعهم قائمهم افضلهم ومن
 ذلك ما رواه جابر بن عبد الله الانصاري قال لما نزلت
 قوله يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول
 واولي الامر منكم قلت يا رسول الله عرفنا الله فاطيعنا
 وعرفناك فاطيعنا فكيف اولي الامر الذين امرتنا بطاعتهم
 وقرن طاعتهم بطاعتك فقال هم خلفائي يا جابر واوليائهم
 الامر بعدك واطيعي علي ثم من بعده ولد الحسن ثم
 الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد ثم جعفر ثم موسى ثم
 علي ثم محمد ثم علي ثم الحسن ثم محمد بن الحسن ^{صاحب الزمان} بملاء
 الارض قطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا ومن ذلك
 ما روي عنه عليهم السلام انه قال ان الله اختار من الائمة
 يوم الجمعة ومن اليهود شهر رمضان والليالي التي بيننا
 ايها الناس الانبياء واختار من انبياء الرسل واختار من

بلا الارض قطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا

ابن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب

القدر ومن

من الرسل واختار من الائمة ما استحق مدحا واختار
من علي الحسن والحسين واختار من الحسين الاوصياء ومن
تبعهم ولده يتفون عن هذا الذين يخرجون الضالين
واشغال المطلين وتاويل الجاهلين الثاني النقص المتواتر
من كل واحد منهم على لاحقه وذلك كبر لا يخصى فتدلى
الائمة على اختلاف طبقاتهم الثالث ان الامام مخيب
ان يكون معصوما ولا شيء من غيرهم ^{معصوم} اما الافتقار
مرتيبة واما الثاني فالاجماع انه لم يزع العترة احد
في زمان كل واحد منهم فيكونوا هم الائمة وبيان كما
تقدم الرابع انهم كانوا افضل من كل واحد من اصل
زمانهم لكن معلوم في كتب السيرة والتواريخ فيكونوا
^{الائمة} لغير تقديم الفضول على الفاضل الخامس ان كل
واحد منهم استحق الائمة وظهر المعجز على يده فيكون
امامنا وبيان ذلك قد تقدم ومجملهم قد نقلها الائمة

كتبهم

^{الجراح}
في كتبهم فعليك في ذلك بكتابنا في المراد ووجه
من الكتب في هذه الفقرة فائدة الائمة الثاني عشر حي
موجود من حين ولادته وبقي سنة ستة وخمسين و
ما كان الى آخر زمان التكليف لان كل زمان لابد فيه
من امام معصوم لعموم الدلالة وغيره ليس معصوم
فيكون هو الامام واما استبعاد بقائه فباطل
لان ذلك ممكن خصوصا وقد وقع في الائمة السابعة
الحق السعد او الاغنياء ما هو ازيد من غيره عليه السلام
واما سبب اختلافه فاما المصلحة استان الله بعلمها
والكثرة العدة وقلة الناصر لان حكمته تعالى ومعرفته
لا يجوز معها منع اللطف فيكون من العجز العادي
وذلك هو المطلوب الائمة عجل فرجه وارنا الائمة
الطريق الواضح واجعلنا من الائمة واتباعه وارزقنا طاعته
ومرضاه واعصنا من مخالفتهم بحق الحق والمقابل بالصدق

قال الفصل السابع في المعاد اتفاق المسلمين على وجوبه
 المعاد البدني لا لانه لو لا دفع التكليف ولا يمكن
 والمصادق اخبر بثبوتها فيكون حقا ولايات الدلائل عليه
 ولا تكاد على جاحل المعاد زمان العود لو مكانه والدار
 به هنا هو الوجه الثاني للنجاة واعادتها بعد موتها
 وقتنها وهو حق الاول اجماع المسلمين على ذلك
 من غير تكبير بينهم فيه واجماعهم حجة الناف ان
 لو لم يكن المعاد حدث القبح التكليف والثاني
 فالمقدمة مثله بيان الشبهة ان التكليف مشقة
 مستان في التخييل عنها فان المشقة من غير عوض ظلم
 وذلك العوض ليس يحصل في زمان التكليف فلا بد
 ح من دار اخرى يحصل فيها الجزاء على الاعمال والالتزام
 التكليف ظلما وهو قبيح في الله عند التالك ارجس
 الاجسام ممكن والمصادق اخبر بوقوعه فيكون حقا

دافع خلافا لما في كتابه من ذلك من وجوبه

اما امكانه فلان اجزاء الميت قابلة للجمع واصنافها الحيات
 عليها والامكان الصفت بها من قبل والله تعالى عالم
 باجزاء كل شخص لما تقدم من انه عالم بكل المعلومات
 وقادر على كل المحركات فتثبت ان احياء الاجسام ممكن وانما
 ان المصادق اخبر بوقوع ذلك فلا بد ثبوت بالمقاراة البينة
 كان ثبت المعاد البدني ويقول به فيكون حقا وهو المطلق
 الرابع دلائل القرآن في ثبوت ولا تكاد على جاحل فيكون
 حقا اما الاول فالآيات الدالة عليه كثيرة نحو قوله تعالى
 وضرب لنا مثلا ونبي خلقه قال من يحيي العظام وهي
 رميم قل يحياها الذي انشأها اول مرة وهو بكل خلق
 عليم وغير ذلك من الايات وكل من له عوض او عليه مرض
 يجب بعثه عقلا وغيره يجب اعادته سمعا الذي يجب
 اعادته على متميزين احدهما يجب عقلا وسمعا وهو
 كل من له حق من ثواب او عوض لا يصال حقا اليه

فاجبت الحيات

وكل من عليه حق من عقاب او عوض لاخذ الحق منه
 وثانيهما من ليس له حق ولا عليه حق من باقى الاستحسان
 الانسانية كانت او غيرهما من الحيوانات الانسانية والناس
 وذلك يجب اعادته سمع الدلالة القاطنة والاحوال المتعارفة
 عليه **فالس** ويجب الاقرار بكل ما جاءه النبي من ذلك
 الصراط والميزان وان طاق الجوارح وقطائر الكتب
 لا مكافئ او قد اخبر الصادق بها فيجب الاعتراف بها
اقول لما ثبت نبوة من قبل محمد وعصمة ثبت ان
 صادق عليه السلام ما اخبر به النبي سواء كان سابقا على زمانه
 من الانبياء السابقين وامهم والقرون الماضية وغيرها او في زمانه
 كاخباره بوجوب الواجبات وتحريم المحرمات
 ونزيب المندوبات والنصر على الائمة وغير ذلك من
 الاخبار او بعد زمانه فاما في دار التكليف كقول
 لعلي مستغاثك بحري الناكثين والفاستين والملا
 او بعد التكليف كاحوال الموت وما بعد فن ذلك

عذاب القبر والصراط والميزان والحساب وانطاق
 الجوارح وقطائر الكتب واحوال القيمة وكيفية حشر
 الاجسام واحوال المكلفين في البعث ويجب الاقرار
 بذلك اجمع والمقديق به لان ذلك كله امر ممكن
 لاستحالة فيه وقد اخبر الصادق بوقوعه فيكون حقا
قال ومن ذلك الثواب والعقاب وتفاصيلها
 المنقولة من جهة الشرع صلوات الله على الصادق
اقول يتران من جملة ما جاء به النبي في الثواب
 والعقاب وقد اختلف في انهما معلومان عقلا ام
 سمعا فالاشاعرة قالوا انه من المعترلة فقال بعضهم
 ان الثواب سمعي اذ لا يناسب حال الطامع والكاره
 فاما صدقه من نعم العظمة فلا يستحق عليه شيء
 في مقابلتها وهو مذهب النجاشي في معترلة البصرة
 ان عقل لا يقتضئ التكليف ذلك ولقوله جزاء بما



والنور
الغري اليوم ^{والنور} على الكافرين وغير ذلك من الآيات
فأعلم أن صاحب الكبيرة إنما يعاقب إذا لم يحصل له
احد الأمرين الأول عفو الله فان عفو مخرج متوقع خصراً
وقد وجد في قوله هو يعفو عن السيئات ويعفو عن
كثيرات الله لا يعفو إن يشاء له ويعفو ما دون ذلك
لمن يشاء أن ربه لذو مغفرة للناس على ظلمهم وخلف
الوعد غير مستحسن من الجواد المطلق وإنما جده بانه
عفو رحيم وذلك ليس من وجه إلى الصغائر ولا إلى
الكبائر بعد التوبة للجماع على سقوط العقاب عنها
فلا زيادة في العفو فحق ^{لا} يشكوت الكبائر قبل التوبة
وذلك هو المطلوب الثاني شفاعته سيدنا رسول الله
صم فان شفاعته متوقعة بل واحدة لقوله تع واستغفر
لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات ^{من} وأحب الكبيرة مؤمن
لصدقة رب الله ورسوله وإقراره بكل ما جاء به الرسول

اجماعاً وان لم يوافق بها فاما ان يتحقق ثواب ايمان
او لا والثاني بطلان الاشارة الظلم لقوله ثم ومن يعمل
شقالاً ذرة خيراً يره فغير الاول فاما ان ثواب
يعاقب وهو بطلان الاجتماع علي ان دخل الجنة لا يخرج منها
في يلزم بطلان العقاب ويعاقب الاول والثاني هو
المطارب ولقوله في حق من لا يخرج من النار
وهم كالحم او الضم فإمام أهل الجنة فيقولون
هو كآدمين فيؤمن بهم فيؤمنون في عين الحيوان
فيؤمنون ~~فيؤمنون~~ كالبدن في ليلة تمامه
واما الآيات الدالة على عقاب العصاة وخلقهم
في النار فالمراد بالخلق ^{من الكثرة} ~~في النار~~ ^{في النار}
خبرهم وغيباتهم وهم الكفار بدليل قوله تعالى
هم الكفرة العترة فيقبايعهم ^{بين} والآيات الدالة
على اخضاع العقاب بالكفار خوفه تعالى

ومن اجل هذا

والعصاة النكاحيون
والاستعارة بهذا المعنى كثير والمراد بالفتاح

و ذلك من الايمان انه الايمان في اللغة التقديس
 المقصود في الغالب قوله واذا امر النبي باستغفار لم يتركه
 لعصية واستغفاره مقبول منه بحسب المضافة لقوله
 نعم وكثرت غفطيك ذلك فترضى هذا مع قوله او خذ
 شفاعة لاهل الكبار من امتي واعلم ان مذهبنا
 ان امننا عليهم السلام شفاعة في عصا شيعتهم
 كما يجوز رسول الله من غير غفارة و اخبارهم عليه السلام بذلك
 منع عصمتهم النافية للكذب عنهم وبحسب الاقرار والصدق
 باحوال القيمة واصنافها وكيفية الحجاب وخروج
 الناس من قبورهم حفاظا على ارواحهم وكل نفس معها
 سابق وشهيد و احوال الناس في الجنة و بنات
 طبقاتهم وكيفية عيانتها في المائل والمثرب والتمتع
 وغير ذلك مما لا يحصى زادت ولا تنقص سمعته ولا خطر على
 قلب بشر وسكن احوال النار وكيفية العقاب فيها

والغفر

واخراج الحق على رتبة تلك الآيات والاخبار الصحيحة
 واجمع عليه المسلمون لذلك جميعه اخبر الصادق
 عده استحالته في العقل فيكون حقا وهو المطلوب
قال - وجوب التوبة التوبة هي التوبة على القبيح
 في الماضي والتزكاه في الحال والغفر على عهده المعاودة
 اليه في المستقبل وهي واجبة الوجوب الذم اجماعا
 عن كل فعل قبيح والاخلال بواجب والدلالة السمع على
 وجوبها ويكون دافعة للضرر ودفع الضرر وان كان
 مظنونا واجب وينذر على القبيح لكونه قبيحا لا خوف
 النار ولا دفع الضرر عن نفسه والا لم يكن توبة فهو
 اعلم ان الذنب اما في حقه تعالى فاما فعله فليس عليه
 الذم والغفر على عهده المعاودة او خرج وقته فامسا
 ان يسقط بخرجه وقته كصالح اليه والعديد فيمكنه
 الذم والغفر على عهده المعاودة او لا يسقط فيه قضاء

ما لا يقدر ان كان في حقه

او من اخلال بواجب
 فانما ان يكون وقته
 باقيا فبان به وذلك
 هو التوبة منه

بالمعروف وينهون عن المنكر البحث الثاني في شرائطه ^{بها}
 وذكرنا ان هذه اربعة الاول علم الامر والنهي يكون
 للمعروف معروفًا والمنكر منكرًا ان لو اذ لك الامر
 بالنهي معروف ونهى بالنهي منكر كونهما متوقفين
 في المستقبل فان الامر والنهي بالماضي عبث والعيش في
 التناك ان يجوز الامر والنهي تارة امر وفيرة فانه
 اذا تحقق عند او غلب على طنة عند ذلك ان يقع الوجه
 ومن الامر والنهي من الضرر الحاصل بسبب الامر والنهي
 او اليهنا او لاحد المسلمين فان غلب عند ما حصل
 ذلك ان يقع الوجوب ايضًا ويجوز ان يقلب والملك
 واليد ولا ينتقل الي الاصب الامر عند الحاجة الا
 سهل فهذا اثنان فيهما وهم وكفاية وهو تفق في جمعة
 وترتبه مع ولا تراعي وقصر وراعي هذا حصول
 الاسفار وتشوبش الانكار لكن المرجح من كون رفع

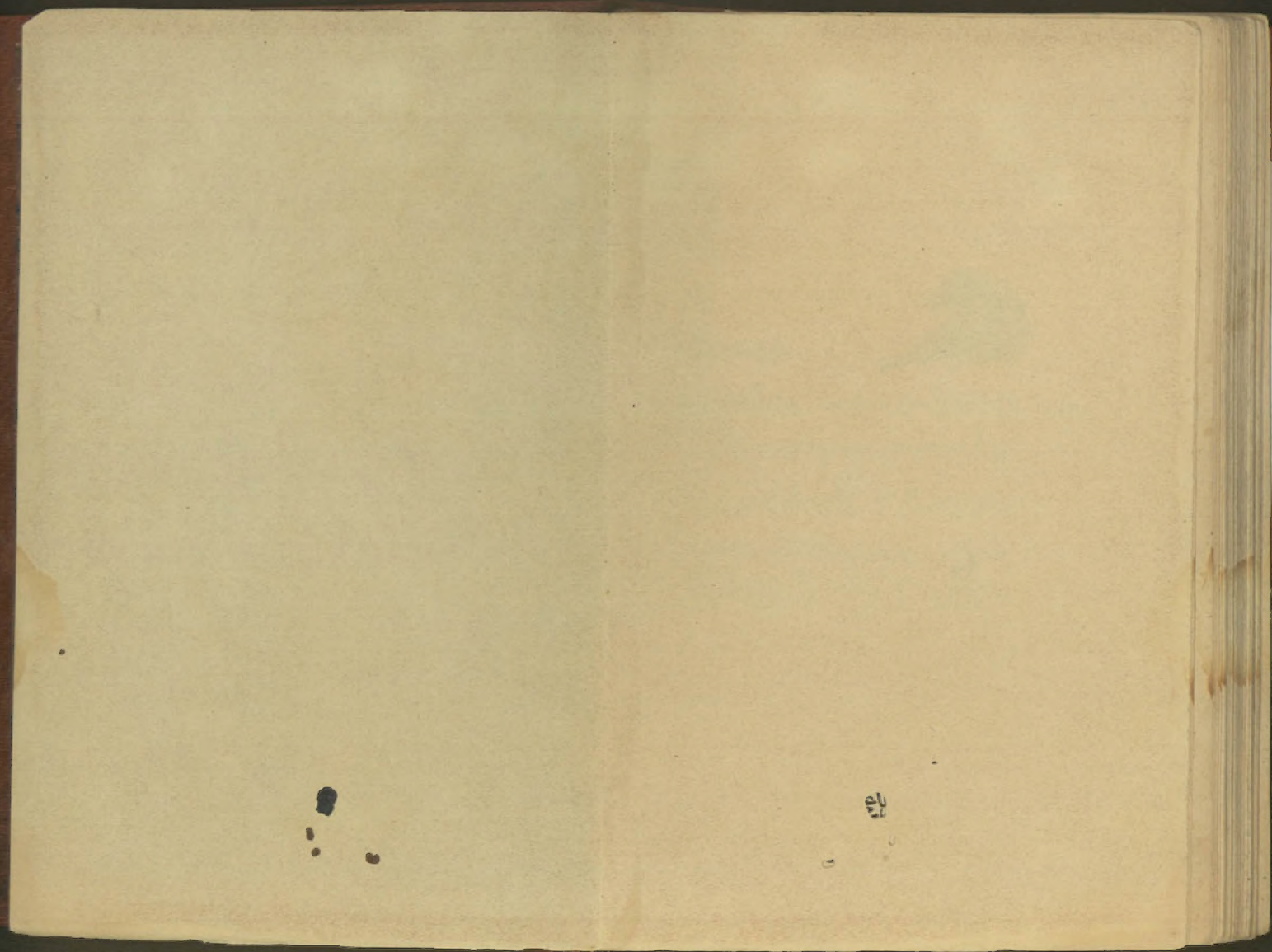
ان شفع

ان يتفق به الطالين كما باصله وان يجعله خالصا
 لوجهين ان يسمع بحجب والحمد لله رب العالمين
 تمت الكتاب بعون

الملك الوهاب

٢٢٠







خطی

۱